

المقتطف

(أخبار - تقارير - مقالات)

الأربعاء - ٢٠١٨/١٢/١٢م

الأخبار والتقارير

شؤون فلسطينية:

- ٣ وكالة سما النخالة: حركة فتح ليست قائدة المشروع الوطني.. والمصالحة وصلت لطريق مسدود
- ٣ فلسطين اليوم الجهاد الإسلامي: السواعد التي تقاوم وتشتبك مع الاحتلال أعادت الحياة للمقاومة في الضفة
- ٣ الأخبار اللبنانية وراثة لـ «فتح»؟ قيادة «حماس» تزور لبنان
- ٥ القدس العربي الداخلية التونسية تكشف «الرواية الكاملة» لاغتيال محمد الزواري

شؤون عربية:

- ٧ الشرق الأوسط طرفا النزاع اليمني يتبادلان القوائم لإطلاق ١٦ ألف أسير.. ومبادرة للحديدة

شؤون إسرائيلية:

- ١٠ فرانس برس نتياهو يحذر حزب الله من "رد لا يمكنه أن يتخيله" بعد اكتشاف نفق ثالث
- ١١ عرب ٤٨ إسرائيل وحزب الله: ردع متبادل يؤجل الحرب
- ١٣ عربي ٢١ جنرال إسرائيلي يحذر من الدولة ثنائية القومية مع الفلسطينيين
- ١٤ وكالة رويترز جماعة حقوقية إسرائيلية تنشر فيديو يفند رواية الاحتلال في حادثة قتل فلسطيني

شؤون دولية:

- ١٥ الجزيرة نت كوشنر عن صفقة القرن: لن تروق للجميع
- ١٦ وكالات أنباء «سي ان ان»: ترامب يخشى الملاحقة القضائية
- ١٧ الحياة اللندنية إيران تؤكد اختبار صاروخ باليستي... وتتعهد بمزيد

المقالات والدراسات

- ١٩ هاني المصري حل المجلس التشريعي... قفزة إلى الجحيم
- ٢٣ عدلي صادق فتح التي يقصدها "زياد النخالة"
- ٢٥ سميح خلف ردا على الأخ النخالة: من هو الذي يقود المشروع الوطني...؟؟
- ٢٧ وليد القطبي غزة أصغر من فلسطين وأكبر من (إسرائيل)
- ٢٩ نبيل سالم عن «صفقة القرن» المنتظرة
- ٣١ عدنان أبو عامر عرض كتاب: مخطط استراتيجي للساحة الإسرائيلية الفلسطينية.. لـ "يادلين، ديكل، لافيا"
- ٣٧ مارك حبيب المسيحيون الصهاينة هم جنود المشاة السياسيون لإسرائيل في الولايات المتحدة
- ٤٠ إيال زيسر حزب الله ومعركة الوعي مع إسرائيل
- ٤٢ ماركو كارنيوس ماذا سيحدث إذا انهارت مصر أو السعودية؟
- ٤٥ محمد محمود السيد كتاب: مخاطر التراخي: هل تستطيع الولايات المتحدة الانعزال عن العالم؟ لـ "روبرت كاجان"
- ٥٠ ريتشارد هاس العالم الذي صنعه جورج بوش الأب
- ٥٣ شي شين الصين في الشرق الأوسط.. عن ماذا يبحث التتين؟

النخالة : حركة فتح ليست قائدة المشروع الوطني.. والمصالحة وصلت لطريق مسدود

أمد . ٢٠١٨/١٢/١١

أكد الأمين العام لحركة الجهاد، زياد النخالة، أن إسرائيل تريد دولة في غزة، وهو جوهر صفقه القرن، لافتاً إلى أنه في الملف الفلسطيني يعملون من أجل تحقيق ما تريده إسرائيل. ونقلت مراسلة الحياة اللندنية جيهان الحسيني في تغريدة لها على تويتر، عن النخالة، قوله: "إن جهود المصالحة وصلت لطريق مسدود، وأعتقد أن فرص تحقيق المصالحة انتهت تماماً، وأتصور أن هذا انطباع القاهرة أيضاً، نكران حقيقة أن غزة تحكمها حماس ليس منطقياً وحماس لن تقبل بوجود أبو مازن. وشدد النخالة، على أن قوى جديدة نشأت في الشعب الفلسطيني، وعلى فتح أن تسلم بذلك، وأن تغادر الإحساس بأنها قائدة المشروع الوطني. وأضاف النخالة: "الذين لا يحكمون في الضفة أين وجهه الحق ليأتوا إلى غزة ويفرضوا شروطهم، أضاعوا الضفة، لماذا يريدون فرض رؤيتهم وتجربتهم علي غزة، يريدون فرض أنفسهم على غزة بقوة المال الإسرائيلي الأمريكي .

الجهاد الإسلامي:السواعد التي تقاوم وتشتبك مع الاحتلال أعادت الحياة للمقاومة في الضفة

فلسطين اليوم . ٢٠١٨/١٢/١٢

اعتبرت حركة الجهاد الإسلامي اليوم الأربعاء، ان الأيادي التي تقاوم وتشتبك مع الاحتلال في الضفة المحتلة تعيد الحياة والاعتبار لمشروعنا الوطني الذي عنوانه مقاومة الاحتلال ومجابهته في كل الساحات وبكل السبل. وأشادت حركة الجهاد الإسلامي في فلسطيني، بسواعد الرجال الأبطال في الضفة الأبية لله دركم من رجال لا يرهبهم العدوان ولا الحصار. وجددت الحركة التحية لشباب الضفة الثائر وهو يشتبك مع الاحتلال في شوارع رام الله والبيرة، مؤكدةً "ان هذه الروح الوطنية الوثابة ستنتصر بإذن الله". ويشار الى ان الضفة المحتلة تشهد اشتباكات يومية بين قوات الاحتلال والشبان الثائر ف ، وخاصة بعد عملية "عوفرا" والتي أدت الى إصابة عدد من جنود الاحتلال واحتضان أبناء شعبنا لمنفذي العمليات الأخيرة .

وراثه لـ «فتح»؟ قيادة «حماس» تزور لبنان

الأخبار . ٢٠١٨/١٢/١٢

بقصد أو من غير قصد، تزامنت زيارة الوفد «الحمساوي» (الغزّاوي) للبنان مع الذكرى الـ ٣١ لتأسيس حركة المقاومة الإسلامية - حماس، وأيضاً مع الذكرى الـ ٢٦ لإبعاد العشرات من قياديينها إلى مرج الزهور في لبنان.

كذلك، وفي إطار آخر، تزامنت مع «الأزمة الوجودية» التي تعيشها حركة فتح التي يبعدها رئيسها محمود عباس عن خيار الجماهير بالمقاومة المسلحة. ففي حين يُعلن عباس بالفلم المألن أن الصواريخ لا تنفع ضد إسرائيل، يحظى نموذج محمود الزهار باستقبال متنوع في مخيمات اللاجئين. الأخير، رئيس وفد «حماس» البرلماني الزائر، هو أحد مؤسسي الحركة ووالد لشهيدتين ضد العدو وأحد القادة الذين أبعدهم العدو الإسرائيلي في ١٦ كانون الأول عام ١٩٩٢ من الضفة الغربية وغزة إلى لبنان. خلال ذلك الإبعاد القسري، الذي دام لعام كامل، زار الزهار و إخوانه، ومنهم إسماعيل هنية، مخيمي المية ومية والرشيديّة. وخلال الأسبوع الماضي، عاد الزهار إلى المخيمين المذكورين، لكن الظروف لم تكن نفسها.

فور إعلان زيارته للمخيم الواقع في منطقة صور، خلال الأسبوع الفائت، لإلقاء خطبة الجمعة، انطلقت حملة نُسبت إلى أشخاص محسوبين على السلطة الفلسطينية، استنكرت استقبال «المتهم الرئيسي بإخراج حركة فتح من غزة عام ٢٠٠٧». من جهتها، قطعت «فتح» الطريق على المروجين أنّ عودة الزهار إلى معقلها الجنوبي في الرشيديّة، وكذلك تجمع شبريحا، إنما هو «تحدٍّ واستفزاز لها على خلفية عودة التوتر بينهما إثر فشل المصالحة». سريعاً، اعتذر قياديو «فتح» بالنيابة عن المستنكرين وشاركوا في استقبال الزهار. زيارة اليوم التالي لمخيم المية ومية، في الجنوب أيضاً، لم تكن عابرة. الاستقبال الرسمي والشعبي الذي أقيم في المخيم الخارج من اشتباك مفصلي بين «فتح» و«أنصار الله» قبل أسابيع، حمل رسائل عدة. البعض وجد فيها تكريساً لخريطة جديدة على مستوى مراكز القوى. أحد المتابعين يقول: «حماس ورثت نفوذ أنصار الله بعد إخراج جمال سليمان، وصارت القوة الأقوى بوجه فتح، مع الإشارة إلى أن لحماس وأنصار الله وجهة إسلامية وسياسية واحدة». هذا يعني أن جبهة قوية في العديد والعتاد والانتشار الميداني يقف بوجه «فتح» التي تسيطر على نحو ربع المية ومية فقط. وفي حديث إلى «الأخبار»، أكد مسؤول الإعلام في «حماس» وليد الكيلاني أنّ حضور الزهار إلى المية ومية «كان متعمداً بعد الأحداث الأخيرة، لكن لتفيس الاحتقان، وليس استفزازاً لفتح أو غيرها». إشارة إلى أن نائب الأمين العام لـ«أنصار الله» ماهر عويد كانت مشاركاً في الاستقبال.

كان برنامج الجولات المشار إليها في المخيمات لافتاً، حتى بدا لبعض المراقبين أنّ ذلك «محاولة لتذكير فلسطينيي الشتات بأن حماس هي حركة المقاومة في الأساس، بعد أن اتهمها البعض بلعب دور في الاشتباكات المسلحة بين فتح والمجموعات الإسلامية في عين الحلوة والمية ومية». توزع أعضاء الوفد الأدوار. مشير المصري، القيادي المرّجّح تعيينه في منصب داخل «حماس»، تولى هو زيارة مخيمي نهر البارد والبرج الشمالي، إضافة إلى «تجمع اللاجئين» في وادي الزينة. أما مروان أبو راس وصلاح البردويل فزارا عين الحلوة، قبل أن يزور الوفد مجتمعاً مخيم الجليل (مع الزهار وفرج الغول) في بعلبك.

يقول الكيلاني: «اصطدام المصالحة مع فتح بحائط مسدود، إضافة إلى تصعيد السلطة تجاه غزة وحماس، سببان رئيسيان للزيارة، وذلك إضافة إلى تفعيل دور المجلس التشريعي بالتواصل مع العالم الخارجي». لماذا الآن؟ فيقول: «حصلت الزيارة عندما نال الوفد إذن السلطات المصرية للخروج من القطاع إلى مصر عبر معبر رفح». رحلة «الخروج» كانت من مصر، ثم إلى جنوب أفريقيا في زيارة رسمية، قبل الوصول إلى بيروت فجر

الأربعاء الفائت. هنا، تركت الزيارة بصمتها بين فلسطينيي الشتات المتعلقين بانتصارات المقاومة في غزة والضفة، في مقابل تراجع دور «فتح» الوطني. مصادر فلسطينية مواكبة رأت في الزيارة «خطوة تأسيسية مهمة على طريق تشكيل جبهة من حماس وعدد من الفصائل الوطنية والإسلامية الفلسطينية الراضية لسياسة أبو مازن في السلطة والحركة». تستطيع «حماس» استقطاب الجماهير من حولها كما فعلت قبل ٢٦ عاماً عقب الانتفاضة الأولى التي «خلقت الحركة».

غادر الزهار وإخوانه بيروت إلى تركيا، أمس، للمشاركة في مؤتمر برلماني. بعد ذلك، ستكون العاصمة الإيرانية طهران وجهتهم، حيث يلتقون القيادات الرسمية، قبل أن يحطوا في الجزائر. مرور الزهار الإيراني ليس استثنائياً. الرجل من أبرز مؤيدي العلاقة القوية بين «حماس» وسائر محور المقاومة. مصادر لبنانية مواكبة للزيارة قالت إن الزهار «لم يطلب اللقاء مع الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله، كما جرت العادة مع قياديين الصف الأول في المقاومة الإسلامية الفلسطينية». من جهته، أوضح الكيلاني أن الزيارة برلمانية رسمية وتأتي في إطار لقاءات مع ذوي الصفة التشريعية، على غرار اللقاء الذي حصل مع وفد من «كتلة الوفاء للمقاومة» في لبنان. طلب اللقاء مع نصرالله ربما يكون حتمياً في حال إتمام الترتيبات بين «حماس» والسلطات المصرية، بغية مغادرة رئيس المكتب السياسي للحركة، إسماعيل هنية، من غزة للمرة الأولى منذ سنوات في جولة خارجية ستقوده أولاً إلى بيروت. هذا ما يعلنه الكيلاني. مصادر معنية رجّحت منح مصر تسهيلات غير مسبوقة لقياديين «حماس» في الحركة عبر معبر رفح، وذلك «رداً على تقارب أبو مازن مع القطريين والأتراك».

الداخلية التونسية تكشف «الرواية الكاملة» لاغتيال محمد الزواري

القدس العربي . ٢٠١٨/١٢/١٢

كشفت وزارة الداخلية التونسية عن «الرواية الكاملة» لاغتيال خبير الطيران والقيادي في حركة حماس، محمد الزواري، حيث أكدت أن الجناة تمكنوا من اختراق هاتف الزواري لرصد تحركاته. كما أشارت إلى أن التخطيط لعملية الاغتيال تم قبل ٦ أشهر في عدة دول، لكنها أشارت في المقابل إلى أنه لا يمكن تحديد «الجهة» التي تقف وراء عملية الاغتيال.

وخلال ندوة صحافية مشتركة بين الداخلية والقطب القضائي المختص بمكافحة الإرهاب في العاصمة، قال المتحدث باسم وحدة البحث في الجرائم الإرهابية إنّ البوسنيين ألبير سارك وآلان كانزيتش هما من نفذ عملية الاغتيال، مشيراً إلى أنهما قدما إلى تونس في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٦ ، وأقاما في فندق في مدينة المنستير (شرق)، حيث حاولا التغطية على نشاطهما عبر الادعاء بالاستثمار، وقاما بجولة في بعض المدن التونسية.

وأضاف «يوم ١٣ من ديسمبر (كانون الأول) تولى شخص يدعى سليم بوزيد تكليف امرأة اسمها مها بن محمود بتوفير سيارتين والإبقاء عليهما بجانب مقهى في صفاقس، ويوم ١٤ ديسمبر تم رصد سيارة من نوع

”ميتسوبيشي” على مستوى القصاب في صفاقس، نزل منها أحد البوسنيين وتوجه لمرآب السيارات المحاذي، وتلقيا مكالمات هاتفية متواترة من رقم أجنبي. وقبل يوم من الاغتيال تعقبا سيارة الشهيد، بمعنى أنه يوم ١٤ ديسمبر كان بمثابة العملية البيضاء (بروفة لعملية الاغتيال) لمعرفة المسالك والتعقب».

وتابع المسؤول الأمني «توجهت سيارتان بعد ذلك إلى منزل الشهيد وتم ركن سيارة من نوع ”بيكانتو” قرب منزله و”رونو ترافيك” تم امتطاؤها من قبل الشخصين، وفي حدود الواحدة ظهرا غادر الشهيد مقر إقامته إلى مركز تحاليل طبية ولا وجود لتعقب ميداني أثناء تحرك الشهيد، لأنهما لمحا مروره وواصلتا بقاءهما في المقهى، ليغادراها قبل مرور سيارة الشهيد وهي عائدة قبل دقيقتين».

وكشف أن الجانبين تمكنا من اختراق هاتف الزواري «الذي أحضره معه من تركيا، وهو من النوع الذي يمكن اختراقه والتحكم فيه بسهولة. وما يؤكد عملية الاختراق هو أن آلان كانزيتش كان يتحرك دوما قبل الشهيد (إلى الأماكن التي سيزورها الزواري)».

وأشار إلى أن منفذي عملية الاغتيال «على درجة عالية من الحرفية لأنهما تركا أدلة لتوجيه الوحدات الأمنية في عمليات البحث نحو فرضية أخرى غير صحيحة، حيث تم توجيه الأمن في اتجاه الوسط والجنوب، في حين أنهما كانا في تونس العاصمة لإضاعة الوقت وتأمين انسحابهما»، مشيرا إلى أنهما قاما بحجز غرفة في فندق في مدينة القيروان (وسط) حتى يوم ١٦، لكنهما غادرا يوم ١٥ عبر ميناء حلق الوادي الساعة الحادية عشرة ليلا.

وقال إن المجموعة التي خططت لعملية الاغتيال، قامت بتكليف مجموعة لاستقطاب عناصر تونسية، مؤكدا أن جميع العناصر التونسية لم تكن على علم بعملية الاغتيال.

وكان الإعلامي التونسي راشد الخياري كشف في تحقيق استقصائي أجراه أخيرا حول عملية اغتيال الزواري أن مديرة فريق الاغتيال تدعى إيليس كوهين، وهي إسرائيلية من أصول نمساوية، متزوجة من تونسي يقيم معها في مدينة تل أبيب، وقد أدارت عملية الاغتيال من إسرائيل بالتنسيق مع ١٣ عنصرا تونسيا، مشيرا إلى أن كوهين تواصلت مع أحد التونسيين عبر برنامج الفاير وطلبت منه استئجار سيارة لصالح مراسل القناة الإسرائيلية العاشرة، موآف فاردي، كما نسقت معه لتأمين قيام فاردي (الذي قال إنه في الأصل ضابط في الاستخبارات الإسرائيلية) بتغطية إخبارية لموقع الجريمة.

إلا أن الناطق باسم القطب القضائي لمكافحة الإرهاب، سفيان السليطي، أكد خلال الندوة الصحافية أن كوهين هي صاحبة وكالة سفر ولا علاقة لها بقضية اغتيال الشهيد محمد الزواري، لكنه أكد في الوقت نفسه أن كوهين «قامت بالتنسيق مع تونسي (تم إيقافه ثم إطلاق سراحه) اتصلت به عن طريق شبكة التواصل الاجتماعي لتطلب منه توفير سيارة فاردي من أجل التوجه إلى صفاقس لإجراء تحقيق صحفي حول اغتيال الشهيد»، مشيرا إلى أن موآف وإيليس «لا علاقة لهما بقضية اغتيال الشهيد لا من قريب أو بعيد، وأنه تم فتح بحث تحقيقي آخر مستقل في هذا الغرض».

وأشار المسؤولون الأمنيون في الندوة الصحافية إلى أن التخطيط لعملية اغتيال الزواري تم في شهر حزيران/يونيو ٢٠١٦ في خمس مدن غربية هي روما وجنيف وفيينا وبودابست ونيويورك، كما تم رصد ١٧٠ ألف دينار تونسي (٦٠ ألف دولار) لتمويل العملية. لكنهم أشاروا إلى أنه لا يمكن لحد الآن تحديد الجهة المتورطة في الاغتيال «طالما لم يتم استنطاق المتهمين بتنفيذ العملية».

وأشاروا إلى أن هذه المعلومات توصلوا إليها بعد تحليل ٢٥ كاميرا ومسح تحركات ١٣١ ألف أجنبي والتحري مع ٢٠٣ أشخاص في تونس.

وكانت حركة حماس الفلسطينية اتهمت الموساد الإسرائيلي بتصفية الزواري، فيما أكدت هيئة الدفاع عن خبير الطيران التونسي وجود أطراف محلية «متورطة» بالتواطؤ مع إسرائيل، وليس من مصلحتها كشف الحقيقة. وخلال الندوة قال السليطي إنه تم إصدار بطاقات جلب دولية يوم ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ في حق منفذي العملية «كما تم توجيه إنابات قضائية دولية للسلطات القضائية البوسنية والبلجيكية والتركية والكوبية واللبنانية والمصرية. ويوم ١ مارس/آذار ٢٠١٨ الانتربول أعلمنا بالقبض على آلان كانزيتش في مطار كرواتيا، وفي مارس ٢٠١٨ طلبت تونس تسليم الموقوف لكن تم إعلامها في نيسان/أبريل بعدم إمكانية تسليم المعني بحكم القانون البوسني. كما تم إيقاف ألبير سارك في ساراييفو في ١٥ مايو/أيار ٢٠١٨، لكن تم لاحقا إطلاق سراح المتهمين».

طرفا النزاع اليمني يتبادلان القوائم لإطلاق ١٦ ألف أسير.. ومبادرة للحديدة

ملفات الحديدة وتعز ومطار صنعاء عالقة... وتوقع ترحيل «الهدنة» إلى الجولة المقبلة من المشاورات

الشرق الأوسط. ٢٠١٨/١٢/١٢

أنجزت المشاورات اليمنية التي ترعاها الأمم المتحدة بين وفد الحكومة اليمنية ووفد الحوثيين في سابع أيامها أمس، تسليم لوائح متبادلة للأسرى والمخطوفين تضمنت أسماء أكثر من ١٦ ألف شخص، في الوقت الذي لا يزال فيه أغلب الملفات المطروحة على الطاولة عالقة دون التوصل إلى توافق حولها لجهة تعنت الميليشيات الحوثية، خاصة في ما يتعلق بالانسحاب من الحديدة وفك الحصار عن تعز ومطار صنعاء.

جاء ذلك غداة مؤتمر صحفي عقده المبعوث الأممي إلى اليمن مارتن غريفيث، أكد فيه أن المشاورات لا تزال مستمرة بخصوص أغلب القضايا المطروحة على طاولة النقاش غير المباشر الذي تديره الأمم المتحدة، مع إبدائه تفاؤلاً بالتوصل إلى توافق في ظل الجهود المبذولة من فريقه لتقريب وجهات نظر الطرفين المتفاوضين.

وأكد أعضاء في وفد الحكومة الشرعية لـ«الشرق الأوسط» أن الفريق المكلف من قبلهم بملف الأسرى والمخطوفين والمفقودين قام أمس بتسليم لوائح تضم أسماء نحو ٨٥٠٠ شخص من المعتقلين المدنيين والمختطفين في سجون الميليشيات الحوثية، كما أفاد أعضاء في وفد الجماعة في تصريحات لوسائل إعلامية تابعة للجماعة بأنهم قاموا بتسليم لوائح تضم أسماء ٧٥٠٠ أسير ومفقود لدى القوات الحكومية.

ومن المتوقع أن يقوم الفريق الأممي المعاون لغريفيث بتسليم لوائح كل فريق إلى الطرف الآخر في انتظار الرد عليها، وتمهيداً لتنفيذ الآلية الخاصة بتبادل الأسرى والتي تم تحديدها بستة أسابيع، مع ضمان إتاحة المجال لإضافة أسماء جديدة من المختطفين والأسرى قد تكون غابت عن اللوائح الأولية المقدمة أمس.

في غضون ذلك، أكد مدير مكتب الرئيس اليمني وعضو الوفد الحكومي المفاوض الدكتور عبد الله العلمي، أن المرجعيات الثلاث المتوافق عليها لا تراجع عنها من جانب الشرعية، والتي تشمل: المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية، ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني، وقرار مجلس الأمن ٢٢١٦. وفي حين تسعى الجماعة الحوثية إلى القفر على ملفات بناء الثقة من أجل التوافق على إطار سياسي وأمني للمشاورات، قال العلمي في تصريحات رسمية أمس، إن الوفد الحكومي لمشاورات السويد يبحث «عن حلول ثابتة وعملية قابلة للتطبيق على قاعدة إنهاء الانقلاب وكل ما ترتب عليه، وعودة مؤسسات الدولة»، وأكد أن «الانقلاب هو جذر المشكلة وأساسها، وبانتهائه وآثاره ستعود العملية الانتقالية إلى مسارها الطبيعي، وسيشارك اليمنيون بكل تنوعاتهم في صناعة المستقبل»، وأضاف أن «سلاح الميليشيات المنفلت خارج الدولة هو الذي يعيق المستقبل».

وعبر العلمي عن تفاؤله بخصوص التقدم المحرز في ملف المعتقلين والأسرى، وقال إن «الفريق الحكومي ينظر إلى الموضوع من الزاوية الإنسانية الصرفة، لإنهاء معاناة المحتجزين وأسرهم حتى وإن تجاهلوا وجع مقايضة أسير الحرب بالمعتقل والمحتجز». وأضاف: «الوفد الحكومي يأمل أن تتجج جولة المشاورات في التخفيف من معاناة اليمنيين، ولذلك نتعامل بحرص على الدفع قدماً بإحراز تقدم حتى لا يفقد أبناء الشعب اليمني الأمل في السلام».

في السياق نفسه، ذكرت المصادر الرسمية اليمنية أن فريق المختطفين والأسرى والمخفيين قسراً في الوفد الحكومي المفاوض في مشاورات السلام بالسويد اليوم قدم، أمس، قوائم المختطفين والمخفيين حسب الكشف الأولية التي بلغت ٨٢٠٠ اسم. وأكد الفريق الحكومي أن القوائم ستظل مفتوحة لتشمل أي قوائم لاحقة. وتضمنت الأسماء المقدمة -حسب تصريحات الوفد الحكومي- معتقلي الطائفة البهائية وعائلة الرئيس السابق علي عبد الله صالح وأي معتقل ومختطف ومخفي يمني تضرر من ميليشيات الحوثي الانقلابية.

وكشف الفريق الحكومي المفاوض عن أنه يشعر بعدم العدالة في قضية الأسرى والمختطفين، إذ إن «موضوع تبادل أسرى الحرب بالمختطفين المدنيين هو في حد ذاته إخلال بميزان العدالة ويعد تنازلاً واضحاً من قبل وفد الحكومة الذي فضل أن ينظر إلى المسألة من الزاوية الإنسانية، حرصاً على إنقاذ الأبرياء من الزنازين والمعتقلات التي يتلقون فيها صنوفاً من الأذى النفسي والتعذيب الجسدي، ومراعاة للوضع النفسي لأسرهم». وتابع الوفد تصريحاته بالقول: «نعلم أن مختطفينا يعاملون بطريقة قاسية ومهينة وخارجة عن كل الأخلاقيات والقوانين والأعراف والقيم والتقاليد، في حين يُعامل أسرى الانقلابيين الحوثيين وفقاً للقانون الإنساني الدولي ومبادئ حقوق الإنسان، وغالباً يتجاوز القانوني إلى الإنساني، فإنقاذ معتقل معذب ومهدّد بالفناء ومعرض لكل أشكال الأذى وعودته إلى أهله أمر عالي القيمة حتى لو كان إطلاق مقاتل سيعود إلى الجبهة ليقاوم مع الميليشيات». وقال الوفد إنه «تقدم بطلب ضمانات واضحة تلتزم فيها الميليشيات بعدم تكرار الاختطافات

للمواطنين حتى لا يصبح اختطاف الناس من بيوتهم وتقييد حرياتهم مسألة معتادة لمبادلتهم بأسرى حرب، ولضمان عدم إطلاق الميليشيات الأسماء ثم العودة لاختطافهم أو اختطاف أقاربهم أو بدائل لهم». وطالب الفريق الحكومي بأن يتضمن الاتفاق الإفراج عن الصحفيين وعدم تقييد حريات الصحافة والصحافيين وإيقاف حجب المواقع الإخبارية وإعادة مقرات الصحف والقنوات والإذاعات التي تمت مصادرتها عقب الانقلاب، كما شدد على ضرورة عودة منظمات المجتمع المدني لممارسة نشاطها وإتاحة الفرصة لها للعمل بحرية كاملة وضمان حرية التنقل.

وحسب تقارير منظمات حقوقية وأخرى رسمية بلغ عدد المختطفين والمعتقلين في سجون الميليشيات الحوثية منذ الانقلاب على الشرعية قبل أربعة أعوام، أكثر من ١٨ ألف معتقل ومختطف، بينما لا يزال أكثر من ٨ آلاف منهم في السجون والمعتقلات السرية للجماعة. وحسب تصريحات الفريق الحكومي في المشاورات، فإن أعداداً كبيرة من المعتقلين والمختطفين لم يتم توثيق حالاتهم «بسبب الخوف من إعادة اختطافهم، إضافة إلى وجود مختطفين يرفضون حتى الآن تسجيل أسمائهم في كشوف التبادل، لأن كل الذين سُجِلت أسمائهم في كشوف التبادل خلال مشاورات الكويت تم التعامل معهم بطريقة مختلفة ورُفضت كل الوساطات لإخراجهم». وهو ما جعل أسرهم، حسب الوفد الحكومي، تحاول حل إشكالية اختطافهم عبر تقديم الفدية المالية التي وصلت في أحيان كثيرة إلى آلاف الدولارات أو عبر الوساطات القبلية التي توفر بعض النفوذ للقيادات المحلية باعتبارها قيادات قادرة على خدمة الناس. وحسب نص الاتفاق المقترح فإن أمام الوفد الحكومي ووفد الميليشيات أسبوعان للرد على اللوائح المقدمة بأسماء المختطفين، إلى جانب أسبوع ثالث لتلقي الملاحظات، وأسبوع رابع للرد على الملاحظات من قبل الطرفين.

وفي شأن طريقة تبادل الأسرى والمحتجزين، أفادت مصادر في الوفد الحكومي المفاوض لـ«الشرق الأوسط»، بأن العملية ستتم على مراحل، حيث من المتوقع أن يُنقل المختطفون والأسرى جواً برعاية من الصليب الأحمر عبر مطاري صنعاء وسيئون. وعلى الرغم من أن الاتفاق بين الحكومة والميليشيات الحوثية على إطلاق السجناء، كان قد أُبرم بشكل مبدئي قبل الذهاب إلى مشاورات السويد التي بدأت الخميس الماضي، فإن الجهود الأممية أسهمت في وضع اللمسات النهائية للتوافق على تفاصيل الاتفاق، وهو ما يعده غريفيث واحداً من جوانب نجاح المشاورات حتى الآن.

واستبعدت المصادر تحقيق اختراق في ملف الهدنة، إذ قال العضو في الوفد الحكومي عسكر زعيل، لوكالة الصحافة الفرنسية، إن وقف إطار النار «ورقة مطروحة ضمن الإطار العام، ونحن ما جئنا إلا لنحدث تقدماً في هذا الجانب لوقف إطلاق نار شامل وكامل، ولكن أعتقد أننا لن نستطيع أن نحز التقدم في هذه الجولة. هذه الجولة هي جولة محادثات للتهيئة لهذا».

ويأمل المبعوث الأممي كما أورده في مؤتمره الصحفي مساء أول من أمس، أن يعقد وفد الحكومة ووفد الميليشيات جولة أخرى من المشاورات مطلع السنة الجديدة، لاستكمال التفاوض حول الجوانب السياسية والأمنية، على الرغم من أن المشاورات الحالية التي يقودها لم تتوصل حتى الآن إلى اتفاق في شأن الحديدة

ومينائها، وهو الملف الأكثر تعقيداً من وجهة نظر غريفيث. ويرفض الحوثيون الانسحاب من الحديدة وتسليم مينائها كما يرفضون الانسحاب من الموانئ الساحلية الأخرى في المحافظة نفسها: ميناء الصليف وميناء رأس عيسى، لكنهم قالوا إنهم يقبلون إشرافاً أممياً يجعل من الحديدة منطقة محايدة، وهو الأمر الذي يرفضه الجانب الحكومي، الذي يشترط انسحاباً كلياً للميليشيات وتسليم المدينة لقوات الأمن الحكومية.

وكان وزير الخارجية اليمني خالد اليماني وهو رئيس الوفد الحكومي المفاوض في السويد، قد شدد على وضع الحديدة تحت سيطرة قوات الشرطة التابعة لوزارة الداخلية في الحكومة اليمنية باعتبار ذلك مسألة تتعلق بالسيادة، رافضاً أي وجود لغير الحكومة الشرعية، بما في ذلك الوجود الأممي.

غير أن الملف الأكثر صعوبة -حسب المراقبين- هو ما يتعلق بالجوانب السياسية والأمنية، ففي الوقت الذي يصر الجانب الحكومي على إنهاء الانقلاب الحوثي أولاً وتسليم السلاح والانسحاب من المؤسسات، قبل الشروع في أي حديث عن الجوانب السياسية التي تعني تشكيل حكومة يشارك فيها الحوثيون لإدارة مرحلة انتقالية جديدة، تصر الجماعة الموالية لإيران على مناقشة الجوانب السياسية أولاً قبل تسليم السلاح أو الانسحاب من المدن. ومن المتوقع أن تستمر مشاورات السويد حتى ١٣ من الشهر الجاري، إذا لم يقرر المبعوث الأممي تمديد المدة في اللحظات الأخيرة في سياق سعيه لانتزاع توافقات من الطرفين على كل ملفات بناء الثقة بما فيها مطار صنعاء.

نتنياهو يحذر حزب الله من "رد لا يمكنه أن يتخيله" بعد اكتشاف نفق ثالث يصل الأراضي المحتلة من لبنان

فرانس برس . ٢٠١٨/١٢/١١

وجه رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو تحذيراً إلى حزب الله الثلاثاء من أنه يعرض نفسه لـ"رد لا يمكنه أن يتخيله" إذا شن هجوماً على بلاده، بعد إعلان إسرائيل أنها اكتشفت نفقا يصل إلى أراضيها من لبنان. وأدلى نتنياهو بهذا التصريح خلال زيارة إلى شمال إسرائيل برفقة رئيس أركان الجيش، وفقاً لبيان صادر عن مكتبه.

وقد أعلن الجيش في وقت سابق الثلاثاء اكتشاف نفق جديد لحزب الله، هو الثالث منذ عملية أطلقتها الأسبوع الماضي على طول الحدود.

ولم يحدد مكان النفق على الحدود مع لبنان. وكما حدث عندما تحدث عن النفقين الآخرين، قال إنه لا يشكل "تهديداً وشيكاً" للسكان الإسرائيليين على الحدود.

وأكدت إسرائيل أنها وضعت عبوات ناسفة داخل النفق وحذرت أي شخص يدخله من الجانب اللبناني سيكون معرضاً للخطر.

وبدأت إسرائيل في الخامس من كانون الأول/ديسمبر عملية لتدمير أنفاق تقول إنها لحزب الله، رصدتها على الجانب الإسرائيلي من الحدود.

وقال جيش الاحتلال الإسرائيلي إن الأنفاق يمكن أن تستخدم لعمليات لحزب الله ضد إسرائيل. وفي السنوات الأخيرة قصفت إسرائيل مرات عدة مواقع في سوريا المجاورة قالت إنها قوافل تنقل أسلحة إلى حزب الله ومصالح إيرانية. ويقوم نتنياهو بحملة تتركز على هذه الأنفاق. وقد رافق الخميس الماضي دبلوماسيين في إسرائيل إلى الحدود اللبنانية لمشاهدة الأنفاق، داعيا دولهم إلى معاقبة حزب الله. وقال نتنياهو الثلاثاء "سنستمر في هذه العملية طالما بقي تهديد أنفاق حزب الله ماثلا". وأضاف "إذا ارتكب حزب الله الخطأ الفادح بمهاجمتنا أو معارضة ما نفعله الآن، فسيتلقى ردا لا يمكنه أن يتخيله". وأشار رئيس الوزراء إلى زيارة وفد عسكري إسرائيلي رفيع المستوى إلى موسكو "لشرح العملية، مع التذكير بأكبر قدر ممكن من الوضوح أن لإسرائيل الحق والواجب في مكافحة الوجود العسكري الإيراني والتحرك ضد محاولة حزب الله شن عدوان عبر الأنفاق". وكتب نائب رئيس الوزراء الإيطالي ماتيو سالفيني الذي وصل الثلاثاء إلى إسرائيل على تويتر أنه سيستقل مروحية ليحلق فوق البلاد ويرى الأنفاق التي بناها "إسلاميون متطرفون" في الشمال.

إسرائيل وحزب الله: ردع متبادل يؤجل الحرب

عرب ٤٨ . ٢٠١٨/١٢/١١

تعتبر إسرائيل أن أنفاق حزب الله عند الحدود مع لبنان، الجارية ضدها حاليا عملية "درع شمالي"، هي إحدى مركبات ما تصفه بأنه التهديد الذي يشكله حزب الله ضدها. وقالت دراسة إسرائيلية جديدة نُشرت اليوم، الثلاثاء، إن هذه الأنفاق هي جزء من خطة حزب الله لشن هجوم بري باسم "احتلال الجليل"، وهي "عنصر واحد فقط من صورة تهديدات حزب الله تجاه إسرائيل، وفي مقدمتها آلاف الصواريخ والقذائف الصاروخية الطويلة المدى، التي عُرسَت في المركز السكانية في أنحاء لبنان". وتكرر هذه الدراسة بذلك الدعاية التي يبثها الجيش الإسرائيلي في هذا الصدد.

وصوّرت الدراسة، الصادرة عن "معهد أبحاث الأمن القومي" في جامعة تل أبيب، كشف هذه الأنفاق وتدميرها أنه "يسحب هذه القدرة من حزب الله، ويرسخ التفوق العسكري الإسرائيلي ويعمق الفجوة بينها وبين الحزب، بصورة من شأنها أن تنعكس على توازن الردع المستقر منذ العام ٢٠٠٦". وقدرت الدراسة أنه بنظر حزب الله، فإنه إذا شعرت إسرائيل أنها محمية نسبيا من تهديدات الحزب، فإنها ستشعر آمنة أكثر لتعمل ضده ووضع تحديات أمام 'خطوطه الحمراء' بواسطة شن هجوم في لبنان، ما سيسرع ديناميكية التصعيد".

واستبعدت الدراسة أن تقود "درع شمالي" إلى حرب، لأن "الردع المتبادل يستند إلى أسس عديدة، بينها صدمة العام ٢٠٠٦ (حرب لبنان الثانية) بالنسبة لإسرائيل وحزب الله، والتهديد بدمار واسع في لبنان، مقابل أضرار

تسببها صواريخ حزب الله تلحق بإسرائيل وكذلك إلحاق حزب الله أضراراً بإسرائيل يمكن أن يسببه من الأراضي السورية، يقود إلى الترجيح بأن العملية الإسرائيلية لإحباط تهديد الأنفاق لن تكون تبعات فورية بمعنى زيادة احتمال المواجهة".

وأضافت أن "امتناع إسرائيل عن معاقبة حزب الله على خرق سيادتها بحفر هذه الأنفاق، وباستثناء إحباط هذا التهديد، يشير إلى أن نية إسرائيل بالحفاظ على الاستقرار والهدوء عند الحدود".

وبحسب الدراسة، فإن أنفاق حزب الله هي "دائرة تهديد واحدة من جانب حزب الله وإيران و'محور المقاومة' في الحيز الشمالي لإسرائيل، وتتضمّن إلى مشروع صناعة الصواريخ الدقيقة في لبنان، وللتموضع العسكري الإيراني في سورية، وللمشروع النووي الإيراني".

وتركز إسرائيل حالياً على ما تصفه بأنه مشروع في لبنان لحرس الثورة الإيراني وحزب الله لصنع وتحويل قذائف إلى صواريخ موجهة ودقيقة طويلة المدى. "والقيود السياسية والعسكرية المتزايدة على حرية عمل إسرائيل في سورية، وكذلك المجهود الإيراني بنقل الأسلحة والتكنولوجيا مباشرة إلى بيروت من دون استخدام الأراضي السورية، تركز الصراع في الملعب اللبناني".

"إسرائيل ستضطر لمهاجمة مشروع الصواريخ الدقيقة"

قالت الدراسة إن إسرائيل تهدف من عملية "درع شمالي" إلى "محاولة تشديد الضغط على حزب الله ودفع حل للأزمة بطرق دبلوماسية، بواسطة المجتمع الدولي"، لكن "على الرغم من ذلك، فإنها قد تصل إلى ساعة الحقيقة التي ستضطر فيها إلى شن هجوم استباقي ضد مشروع الصواريخ الدقيقة في لبنان. وثمة احتمال كبير أن يضع سيناريو كهذا إسرائيل وحزب في مسار تصادم، فيما الأعمال الجارية تنفيذاً في منطقة الحدود في إطار إحباط الأنفاق يمكن أن تشكل أهدافاً مريحة بالنسبة لحزب الله من أجل جباية ثمن من إسرائيل".

وفيما لا تتوقع التقديرات الإسرائيلية أن تفقد "درع شمالي" إلى تصعيد في الفترة الحالية، أشارت الدراسة إلى أن "العلاقات المعقدة والقابلة للانفجار بين إسرائيل وبين إيران وحزب الله تدخل الآن إلى مرحلة حساسة أخرى، تستوجب إدارة حكيمة ومدرّسة من أجل منع الانجرار إلى حرب ليس معنيا الجانبان بها".

ودعت الدراسة إلى "مواصلة عمليات إحباط الأنفاق حتى يتم سلب هذه القدرة من حزب الله وإزالة التهديد البري عن السكان في منطقة الحدود"، ورأت أنه "في هذا السياق، تستخدم إسرائيل بشكل صحيح الإعلام والقنوات الدبلوماسية غير المباشرة، مثل قوة يونيفيل، من أجل تمرير رسائل والتحدث عن أهداف العملية وحجمها، بهدف الحفاظ على الاستقرار ومنع التصعيد".

كذلك دعت الدراسة إسرائيل إلى الاستفادة من الإعلان عن عملية "درع شمالي" وأن تشكل أساساً لخطوات سياسية، مثل مطالبة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بما يلي: "تشديد الضغط على إيران وحزب الله من أجل التوقف عن دفع نشاط سري ويقوض الاستقرار في سورية ولبنان؛ تحسين شروط القرار ١٧٠١ الصادر عن مجلس الأمن الدولي في العام ٢٠٠٦ ودعا إلى وقف إطلاق نار بين إسرائيل وحزب الله؛ دراسة إمكانية فرض عقوبات أخرى على لبنان، بصورة توضح للحكومة والجمهور العلاقة بين النشاط حزب الله الإرهابي والمعاناة

اللبنانية؛ مطالبة الحكومة اللبنانية الجديدة، بعد تشكيلها، أن تتضمن خطوطها العريضة مبادئ إعلانية، تتطوي على إمكانية لتطبيقها، بشأن تطبيق سيادة الدولة والحفاظ على حدودها. ومن شأن تعزيز هذه الأنظمة أن يسهم كثيرا في منع التدهور إلى حرب مدمرة لكلا الجانبين، ومن خلال السعي إلى تقليص التهديدات على إسرائيل".

وخلصت الدراسة إلى أنه "في حال حدوث تدهور في الوضع الأمني عن الحدود الشمالية، يتعين على إسرائيل أن تجعل كشف الأنفاق رافعة من أجل تمرير رسالة إلى إيران، بواسطة الولايات المتحدة وروسيا، وبموجبها عليها أن تعمل على لجم الأنشطة الهجومية لحزب الله ضدها، وألا تتدخل إيران في مواجهة عسكرية بين إسرائيل وحزب الله، إذا نشبت".

جنرال إسرائيلي يحذر من الدولة ثنائية القومية مع الفلسطينيين

عربي ٢١. ١٢/١٢/٢٠١٨

قال جنرال إسرائيلي إن "الانفصال عن الفلسطينيين يعد مقدمة للحسم النهائي لهوية الدولة اليهودية الآمنة والمزدهرة على طول السنين القادمة، دون الحاجة إلى ضم المزيد من الأراضي الفلسطينية، بمن فيها من ثلاثة ملايين نسمة، لأن الاستمرار بهذه الصيغة يعني الذهاب لدولة ثنائية القومية، وحينها لن نستطيع تمثيل الفلسطينيين في الكنيست، ولن تحافظ الدولة على صورتها الديمقراطية". على حد زعمه.

وأضاف آرييه فيلمان القائم بأعمال الرئيس السابق لجهاز الأمن العام الشاباك، في حوار لموقع القناة السابعة التابع للمستوطنين، ترجمته "عربي ٢١" أنه "من أجل الوصول لهذا الواقع المأمول، يجب الانفصال الكامل عن الفلسطينيين، دون أن نخرج الجيش من المناطق الفلسطينية، لأن الانفصال يجب أن يتم على المجال المدني، وتحسين ظروف الفلسطينيين، وتمكينهم من حرية الحركة في مناطقهم، بأقل قدر من الاحتكاك مع الجيش، وتقوية السلطة الفلسطينية".

وأكد فيلمان، أحد رموز حركة "ضباط من أجل أمن إسرائيل" الداعية للانفصال عن الفلسطينيين، أنه "من أجل تسهيل القيام بذلك يجب عدم القيام بأي خطوة من شأنها تغيير الوضع القائم، مثل البناء الاستيطاني خارج الكتل الاستيطانية، وفي المقابل عدم إخلاء أي تجمع استيطاني، طالما أنه لم يتم التوصل إلى حل نهائي مع الفلسطينيين، وبذلك نوقف التدحرج إلى الخيار السيئ الذي نهرب منه".

وزعم أن "حلمي الشخصي بالنسبة للحل النهائي مع الفلسطينيين هو قيام دولة فلسطينية تحيا بجانب إسرائيل في سلام وأمن، لكن من الناحية الواقعية فلا أرى تحقق هذه الرؤية في الفترة القريبة القادمة، لأن المرحلة الحالية لا تحتل أن نتحدث عن توقيع اتفاق سلام مع فصيل فلسطيني، خشية خرقه من فصيل آخر، كما حصل في قطاع غزة".

وأشار إلى أنه "ليس لدي فكرة كيف سيظهر الحل النهائي مع الفلسطينيين، ولذلك فقد بادرنّا إلى طرح موضوع الانفصال عنهم، بحيث نعمل على إيجاد واقع سياسي وميداني على الأرض، إلى حين تقوم قيادة جديدة وجيل

مختلف، مع العلم أن المجتمع الفلسطيني الحالي متفهم لمسألة أن دولة فلسطينية لا يمكن إقامتها بقوة الذراع، رغم وجود جزء لا بأس به من الفلسطينيين متحمسين لإشعال الوضع الميداني".

وأوضح أنه "في حال تجدد المفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين قريباً، فلا أتأمل منها أن تهدئ من التوتر على المدى البعيد حتى يأتي جيل فلسطيني جديد، وفي المقابل فإنني أشك في نوايا نتتياهو للتوصل إلى حل مع الفلسطينيين، رغم أن لديه العديد من الوسائل والأساليب التي تجعل الإسرائيليين يقتنعون بأنه يتطلع للسلام مع الفلسطينيين".

وأكد أن "دولة إسرائيل لا تقول في هذه المرحلة الحقيقة الواضحة، فلا يعقل أن يتحدث نتتياهو عن السلام مع الفلسطينيين، وفي الوقت ذاته يبني المزيد من النقاط الاستيطانية، يجب معرفة ماذا نريد نحن كإسرائيليين، رغم أن الواقع معقد جداً".

وختم بالقول إن "نتتياهو لا يريد المخاطرة بإقامة دولة فلسطينية قادرة على الوصول لمطار بن غوريون وغوش دان وسط تل أبيب، وفي الوقت ذاته يخشى من فكرة ضم مناطق من الضفة الغربية، ومن أجل ذلك فهو يفضل بقاء الوضع القائم كما هو".

جماعة حقوقية إسرائيلية تنشر فيديو يفند رواية الاحتلال في حادثة قتل فلسطيني

رويترز . ٢٠١٨/١٢/١٢

فندت منظمة "بتسيلم" الحقوقية الإسرائيلية، اليوم الثلاثاء، رواية الجيش بأنه قتل فلسطينياً بالرصاص في الضفة الغربية المحتلة أثناء أحداث شغب في الرابع من ديسمبر/ كانون الأول الجاري، قائلة إن كاميرات المراقبة لم ترصد أي من مثل تلك الأحداث عندما أطلق عليه الرصاص.

وقال مسعفون فلسطينيون إن محمد حبالى (٢٢ عاماً) تلقى رصاصة في رأسه بمدينة طولكرم. وقالت متحدثة باسم الجيش الإسرائيلي حينئذ إن القوات أطلقت الرصاص الحي بعدما ردت في بادئ الأمر بأساليب أقل حدة على "شغب عنيف... ألقى خلاله عشرات الفلسطينيين الحجارة".

وأظهر تسجيل مصور نشرته منظمة بتسيلم رجلاً يسقط في أحد الشوارع. وأظهرت لقطات من كاميرات مراقبة مختلفة، قالت المنظمة إنها قامت بمضاهاتها بالتسجيل الأول، جنوداً واقفين خلف سيارة وصوب اثنان منهم بندقيتيهما على ما يبدو.

وكان الشخص الذي سقط على الأرض يحمل عصا تحت ذراعه اليمنى بينما شوهد عدد من الرجال في المكان وقت سقوطه. ولم يظهر التسجيل المصور، ومدته تزيد على دقيقة، أي منهم يرشق الجنود بالحجارة أو وجود أي حجارة على الطريق.

ورداً على ما توصلت إليه جماعة بتسيلم، كرر الجيش الإسرائيلي روايته الأصلية عن أعمال عنف قام بها فلسطينيون في طولكرم، وأضاف أن إطلاق النار قيد التحقيق.

وكثيرا ما تقوم القوات الإسرائيلية بمداهمات في الضفة الغربية حيث يعتدل العنف بسبب توقف أحداثات إنشاء الدولة الفلسطينية منذ وقت طويل.

وكثيرا ما اتهمت الجماعات الحقوقية الجيش الإسرائيلي بالاستخدام المفرط للقوة والتعامل دون حزم مع مثل هذه الاتهامات.

وقالت جماعة بتسيلم في بيان "بديهي... فإن مقتل محمد حبالى، شأنه شأن حالات كثيرة أخرى وقعت في الماضي، سيتبعه تحقيق لا يصل إلى شيء، وأنه ستنتم التغطية على الحادث وإسكات الانتقادات". وأكد أقارب حبالى لرويترز أنه هو الرجل الذي ظهر في التسجيل المصور الذي نشرته جماعة بتسيلم. وأضافوا أنه كان يمسك بعصى مكنسة.

كوشنر عن صفقة القرن: لن تروق للجميع

الجزيرة نت . ٢٠١٨/١٢/١٢

قال جاريد كوشنر مستشار الرئيس الأمريكى دونالد ترامب وصهره إن الإدارة الأمريكية تتطلع إلى عرض خطتها للسلام في الشرق الأوسط -التي باتت تعرف بصفقة القرن- خلال الأشهر المقبلة، وإنها لن تروق لجميع الأطراف.

وقال كوشنر -قليل الظهور إعلاميا- في مقابلة مع قناة "فوكس نيوز" الأمريكية مساء أمس الاثنين "نأمل خلال الأشهر المقبلة أن نضع خطتنا، والتي مرة أخرى لن تروق لجميع الأطراف، لكنها تشتمل على الكثير وعلى أسباب كافية تدفع الأطراف لقبولها والمضي قدما".

وأضاف أن "هذه الخطة ستجعل الشعب الإسرائيلي آمنا وستمنحهم مستقبلا جيدا، وفي الوقت نفسه ستعطي فرصة حقيقية وأملا للشعب الفلسطيني كي يعيشوا حياة أفضل بكثير".

ولم تعلن إدارة ترامب أي تفاصيل لهذه الخطة التي صارت تعرف بصفقة القرن، والتي يرفض الفلسطينيون المشاركة فيها منذ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٧ حين قرر ترامب اعتبار القدس عاصمة لإسرائيل، ثم نقل السفارة الأمريكية إليها.

كوشنر ومحمد بن سلمان

وفي قضية مقتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي، جاءت تصريحات كوشنر لفوكس نيوز متسقة مع موقف ترامب الذي يحجم عن اتهام ولي العهد السعودي محمد بن سلمان بالمسؤولية عن الجريمة، رغم ما توصلت إليه وكالة المخابرات المركزية الأمريكية وأعضاء بارزون في الكونغرس في هذا الصدد.

وقال كوشنر إن وكالات المخابرات الأمريكية لا تزال تحقق في القضية، وإن الولايات المتحدة لا بد أن تصل إلى الحقيقة بشأن المسؤول عن قتل خاشقجي.

ويأتي هذا الظهور لكوشنر بعدما نشرت صحيفة نيويورك تايمز يوم السبت الماضي تقريراً بعنوان "كيف كسب السعوديون صديقاً في البيت الأبيض؟"، جاء فيه أن كوشنر صار أبرز مدافع عن محمد بن سلمان في قضية خاشقجي، وأنه لا يزال يتبادل معه الرسائل النصية عبر الهاتف منذ أكثر من عامين. وقالت كاتبة في صحيفة واشنطن بوست أمس الاثنين إن كوشنر ظل وفيًا لمحمد بن سلمان حتى بعد اغتيال جمال خاشقجي، وإنه أسدى له نصيحة "بالصمود أمام العاصفة". ودعت الكاتبة الديمقراطيون في مجلس النواب الأميركي للتحقيق في هذه العلاقة.

«سي إن إن»: ترامب يخشى الملاحقة القضائية

وكالات أنباء . ٢٠١٨/١٢/١٢

يخشى الرئيس الأميركي دونالد ترامب، احتمال تعرضه للاتهام بارتكاب مخالفات قانونية مختلفة، بعد أن أصبح مجلس النواب، تحت سيطرة الديمقراطيين. وأفادت قناة «سي إن إن»، نقلاً عن مصدر مقرب من ترامب، أنه بات يخشى «الملاحقة القضائية واحتمال تحميله المسؤولية». ويعتقد ترامب أن توجيه الاتهام «ممكن حقاً»، ولكنه «غير متأكد من أن هذا سيحدث فعلاً». ووفقاً لمصدر آخر، فإن الرئيس متأكد من أنه لن يُدان في مجلس الشيوخ، حيث تعود معظم المقاعد إلى الجمهوريين. وفي سياق متصل، حذر ٤٤ عضواً سابقاً في مجلس الشيوخ، من مخاطر تحقق برأيهم بالديموقراطية في عهد ترامب ومن «أزمة دستورية» تهدد البلاد. وكتب هؤلاء الأعضاء السابقون المنتمون إلى الحزبين الجمهوري والديموقراطي في مقالة في صحيفة «واشنطن بوست» الإثنين: «إننا ننتشاطر الرأي بأننا ندخل مرحلة خطيرة، ونشعر أن من واجبنا أن نرفع صوتنا بشأن مخاطر البالغة تهدد دولة القانون والدستور ومؤسساتنا الحاكمة وأمننا القومي». ووصفوا الوضع الحالي بأنه أزمة دستورية. وكتبوا: «إننا عند نقطة انعطاف حيث المبادئ الجوهرية التي تقوم عليها ديموقراطيتنا ومصالح أمننا القومي هي على المحك، وعلينا الحفاظ على سيادة القانون وقدرة مؤسساتنا على العمل بحرية واستقلالية». وتابعت المجموعة أنه «في لحظات حرجة أخرى من تاريخنا، حين كانت أزمات دستورية تهدد أسسنا، فإن مجلس الشيوخ هو الذي وقف دفاعاً عن ديموقراطيتنا. واليوم يعد من تلك اللحظات». وحض موقعو المقالة أعضاء مجلس الشيوخ الحاليين والمقبلين على التنبّت من أن «الولاء الحزبي والمصالح الفردية لا تحل محل المصالح الوطنية»، في وقت تشهد الولايات المتحدة انقساماً عميقاً بين جمهوريين وديموقراطيين منذ تولي ترامب السلطة.

ورأوا أن الطريقة التي سيتعاطى بها أعضاء الكونغرس مع الأزمة ستحدد قدرة البلاد على مواجهة ضلوع أول رئيس اميركي في جرم وهو في السلطة.

ونشر المدعي العام الفيدرالي في نيويورك، وثائق قضائية وجه فيها للمرة الأولى أصابع الاتهام بشكل مباشر إلى ترامب في قضية دفع مبالغ للعارضة السابقة في مجلة «بلاي بوي» الإباحية كارين مكدوغال والممثلة الإباحية ستورمي دانيالز لشراء صمتهما بعدما أقام علاقة معهما، حتى لا يؤثر الأمر على حملته الانتخابية في العام ٢٠١٦.

إيران تؤكد اختبار صاروخ باليستي... وتتعهد بمزيد

الحياة . ٢٠١٨/١٢/١٢

أكدت إيران معلومات أميركية عن إطلاقها صاروخاً باليستياً، متعهدة مواصلة اختباراتهما في هذا الصدد. وقال قائد القوة الفضائية في «الحرس الثوري» الجنرال أمير علي حاجي زادة: «نختبر صواريخنا والعملية الأخيرة كانت اختباراً مهماً. ننفذ ٤٠-٥٠ تجربة سنوياً.

أما وزير الخارجية محمد جواد ظريف فشدد على أن «مسألة الصواريخ لم تخضع لمفاوضات، ولم تتم الموافقة أو المصادقة على أي شيء يتعلق بحظرها بالنسبة إلى إيران، في قرار (مجلس الأمن الرقم ٢٢٣١)، وتابع: «عقيدتنا الدفاعية مبنية أساساً على الردع».

وينصّ القرار ٢٢٣١ الذي صادق بموجبه مجلس الأمن على الاتفاق النووي المبرم عام ٢٠١٥، على أن إيران «مدعوة» إلى الامتناع لثمان سنوات، عن «أي نشاط مرتبط بالصواريخ الباليستية المصممة كي تكون قادرة على نقل شحنات نووية، بما يشمل عمليات إطلاق تستخدم تكنولوجيا صواريخ باليستية». ويثير النص المبهم خلافات في شأن تفسيره، علماً أن طهران تؤكد أن صواريخها غير قادرة على حمل رؤوس حربية نووية.

وكان وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو دان مطلع الشهر تجربة إيرانية جديدة لـ«صاروخ باليستي متوسط المدى قادر على حمل رؤوس حربية وضرب مناطق في أوروبا وخصوصاً في الشرق الأوسط».

ونددت فرنسا وبريطانيا بالتجربة الصاروخية، وطالبتا بجلسة لمجلس الأمن، عُقدت في ٤ الشهر الجاري، لكن الولايات المتحدة عجزت خلالها عن انتزاع «إدانة بالإجماع» للتجربة، بوصفها «انتهاكاً» للالتزامات إيران.

إلى ذلك، أفادت وكالة «رويترز» بأن أرقاماً رسمية ذكرت أن الصادرات الألمانية لإيران في تشرين الأول (أكتوبر) الماضي، بلغت نحو ٤٠٠ مليون يورو، بزيادة ٨٥ في المئة على أساس سنوي، وهذا أضخم حجم شهري منذ العام ٢٠٠٩، علماً أنه جاء قبل شهر من الحزمة الثانية من العقوبات الأميركية على طهران، وطاولت قطاعي النفط والمصارف.

وقال مايكل توكوس من غرفة التجارة والصناعة الألمانية - الإيرانية، إن الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم قدّمت غالبية الصادرات لإيران. وأضاف: «أصدقائنا الأميركيون عينهم على قطاعات حيوية، مثل المصارف والتأمين والشحن والاتصالات. إنهم يتخذون نهجاً صارماً تجاه الشركات الكبرى وقطاعات رئيسة». وكانت وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي فيديريكا موغيريني أعلنت الاثنين أن آلية أعدّها التكتل للالتفاف على العقوبات الأميركية، قد تكون جاهزة «قبل نهاية العام»، علماً أن الولايات المتحدة حذرت الأوروبيين من عواقب. وأوردت وسائل إعلام ألمانية أن الآلية ستتخذ فرنسا مقراً، على أن يرأسها ألماني. وستدير الآلية الأموال التي تُدفع لشراء نفط من إيران، على شكل غرفة مقاصة. ولا يستبعد الأوروبيون احتمال إتاحة هذه الآلية أمام دول أخرى تعتزم تحدي العقوبات الأميركية، خصوصاً الصين والهند وتركيا.

حل المجلس التشريعي... قفزة إلى الجحيم

هاني المصري . مركز مسارات . ٢٠١٨/١٢/١١

لا جديد في إعلان حل المجلس التشريعي سوى أنه جاء على لسان الرئيس محمود عباس، في كلمته في مؤتمر "تعزيز دور القطاع الخاص في جهود الحوكمة ومكافحة الفساد"، مكرراً قوله السابق إن "على حركة حماس أن تسلم الحكومة كافة الصلاحيات لإدارة قطاع غزة، أو أن تتسلمه وتتحمل كافة مصاريفه". وأضاف: "سنحل المجلس التشريعي بالطريقة القانونية، وهذا سيأتي قريباً"، من دون أن يوضح ما الطريقة القانونية. فالقانون الأساسي الذي يشكل المرجعية القانونية للسلطة الوطنية، بما فيها المجلس التشريعي، لا يجيز حل "التشريعي"، إذ تشير المادة ٤٧ من القانون الأساسي المعدل، إلى أنه "تنتهي مدة ولاية المجلس التشريعي القائم عند أداء أعضاء المجلس الجديد المنتخب اليمين الدستورية".

ما سبق يعني أن "الطريقة القانونية" لن تكون مستندة إلى القانون الأساسي، وربما قد يتم اللجوء إلى المحكمة الدستورية التي طعن في دستوريته، والأخص في تشكيلتها، مختلف المؤسسات القانونية والحقوقية. يكفي أنها محكمة دستورية في ظل عدم وجود دستور، وأن رئيسها كتب مقالاً قبل تعيينه، واعتُبر المسوغ الأكبر لتعيينه، يقول فيه "إن لا شيء قانونياً إلا الرئيس، لا المجلس التشريعي ولا حتى القانون الأساسي".

هناك احتمال أن يستخدم الرئيس عباس المجلس المركزي لحل المجلس التشريعي بحجة أنه منشئ السلطة، وخصوصاً أن "المركزي" حظي بتفويض (غير قانوني لأنه لم يعرض على اللجنة القانونية ولم يطبق الإجراءات المطلوبة في حالة إحداث أي تغيير على النظام الأساسي) من المجلس الوطني في اجتماعه الأخير، إذ فوضه بكل صلاحياته بقرار هبط من فوق، وهذا لا يجوز أصلاً، فالوكيل لا يوكل، وحتى الأصيل يفوض صلاحياته أو جزءاً منها لفترة مؤقتة ولأسباب معللة.

ذكرت في مقالات سابقة أن قرار إنشاء السلطة من المجلس المركزي مشكوك في قانونيته، لأنه لم يكن مفوضاً بذلك من المجلس الوطني، ولوجود إمكانية لعقد المجلس الوطني للبحث في هذا الأمر، إلا أن ذلك لم يحصل لوجود خشية حينذاك من ألا يقر "الوطني" اتفاق أوسلو، وبالتالي إنشاء السلطة بالكيفية والقيود المجحفة التي كبلتها، أو يقره بأغلبية بسيطة تضعف من شرعيتها.

إن موضوعاً بحجم وخطورة اتفاق أوسلو كان من الضرورة أن يعرض على المجلس الوطني بوصفه أعلى مرجعية في منظمة التحرير لإقراره، أو رفضه، أو تعديله، ولكن هذا لم يحدث.

يمكن اللجوء إلى "تخريجة"، وهي أن المجلس انتهت مدة ولايته، وأنه عملياً لا ينعقد ولا يقوم بمهامه، فهو بحكم المنحل. ولكن هذه الحيثية تنطبق على الرئيس أيضاً لأن فترته الرئاسية انتهت، والمجلس المركزي أنشأ السلطة ككل، ولا يستطيع أن يحل جزءاً منها (المجلس التشريعي) ويبقي أجزاء أخرى (الرئيس والحكومة بوزاراتها وأجهزتها الأمنية).

يبقى شيء واحد يمكن استخدامه كتبرير لحل "التشريعي"، وهو أن مبررات إنشاء السلطة انتهت، لأن اتفاق أوسلو لم يعد قائماً والحكومات الإسرائيلية تجاوزته كلياً لجهة الالتزامات الإسرائيلية، وأبقت على الالتزامات الفلسطينية (الاعتراف والتنسيق الأمني والتبعية الاقتصادية)، وكذلك المجلس الوطني وقبله وبعده "المركزي" قررا إعادة النظر في العلاقة مع الاحتلال وبروتوكول باريس الاقتصادي ووقف التنسيق الأمني وتعليق الاعتراف بإسرائيل.

كما أن دولة فلسطين حصلت على الاعتراف الأممي بها كعضو مراقب، وبات من الضروري تحويل السلطة إلى دولة، إذ ينطبق الأمر على واقع الحال الذي يشير إلى أن الدولة تحت الاحتلال. في هذه الحالة، فإن التخلي عن التزامات السلطة تجاه الاحتلال يعني أننا سنكون أمام حل السلطة أو تغيير شكلها ووظائفها والتزاماتها وموازنتها، أو تحويلها إلى دولة، وهذا إن حصل نكون أمام مقارنة جديدة مختلفة كلياً، وهي بحاجة إلى توفر قناعة عميقة ونية حقيقية لإحداث التغيير. ولو توفرت لكانت هناك إمكانية حقيقية لإنهاء الانقسام واستعادة الوحدة، فمن يريد التخلي عن التزامات السلطة حقاً وفعلاً سيكون مستعداً للمواجهة مع الاحتلال، وهذا يعني أنه سيحتاج إلى الوحدة وسيجد في هذه الحالة طريقاً لتحقيقها. أما استخدام تحول السلطة للدولة باتجاه واحد، وهو حل المجلس التشريعي، فهذا أمر لا يمكن تمريره على أحد.

هل سينفذ الرئيس عباس تهديده بحل المجلس التشريعي، أم سيبقى الأمر كما هو عليه منذ سنوات تهديدات من دون تنفيذ، وذلك كسباً للوقت ولإشغال الناس بعيداً عن القضايا التي من المفترض أن ينشغلوا بها؟ لا يجب أن نسقط احتمال التنفيذ هذه المرة، لا سيما بعد إعلان الرئيس عن تنفيذه قريباً، لأن عدم التنفيذ يمس بما تبقى من مصداقية للسلطة، مع أنه صعب لوجود معارضة قوية داخلية وخارجية له، حتى من داخل حركة فتح، لأن الإقدام على حل المجلس التشريعي سيفاقم التدهور، ويسرع من تحقيق هدف الاحتلال في استمرار الانقسام وتحوله إلى انفصال، بما يحقق أحد أهداف "صفقة ترامب" بفصل الضفة الغربية عن قطاع غزة، وهو سيؤدي إلى ردود أفعال مقابلة من سلطة الأمر الواقع في قطاع غزة، ستستدعي ردوداً أخرى... وهكذا دوليك.

فمن المحتمل أن تدعو كتلة "حماس" في المجلس التشريعي ومن يوافق معها من نواب كتلة النائب محمد دحلان، ردّاً على حله إلى عقد اجتماع للمجلس والإعلان عن سحب الشرعية عن الرئيس مستخدمة ثلثي الأعضاء، الذين يمكن أن يوافقوا على هذا الموضوع، وهذا يعني قطع شعرة معاوية التي لا تزال تربط ما بين طرفي الانقسام، بحيث يترسخ واقع وجود سلطتين وقيادتين كل واحدة منها تدعي الشرعية وتسحبها عن الأخرى، وكل واحدة ستجد نفسها بحاجة إلى الاحتلال للاستقواء على الأخرى. ولعل تهديد الاحتلال باقتطاع جزء من أموال المقاصة وتحويلها إلى قطاع غزة مجرد نموذج لما يمكن أن يجري.

وكذلك يمكن أن تتخذ السلطة إجراءات عقابية أخرى لتقويض سلطة "حماس"، كما أعلن عزام الأحمد في مقابلة تلفزيونية.

الخلاصة من كل ما تقدم

إن ما هو قائم في السلطة والمنظمة غير قانوني، أو على الأقل مطعون في قانونيته، بما في ذلك الرئيس والمجلس التشريعي، والشواهد على ذلك عديدة، فيكفي أن كل السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية تجمعت في يد شخص واحد، وكل المؤسسات غائبة أو مغيبة، كما أن بدعة التفويض أو تشكيل اللجان العليا لتحل محل المؤسسات القائمة أكبر دليل على ذلك، ولكن هذا لا يعني عدم إيجاد تخرجة قانونية لحل المجلس، ف"السحيجة" جاهزون وبانتظار الإشارة.

إن حل المجلس التشريعي أشبه بالانتحار، أو مثل الذي يطلق الرصاص على قدميه، فالمجلس غائب أصلاً بحكم الانقسام، و"الضرب في الميت حرام"، وتفعيله متعذر لأن الرئيس لا يريد أن يقيد يديه ويسهل طريق سيطرة "حماس" على السلطة، ومن ثم المنظمة.

لمن يقول إن الحل هو الانتخابات فوراً، فنقول له إن المدخل الوحيد لإجراء الانتخابات على كل المستويات هو إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة بما يوحد المؤسسات. فالانتخابات حتى تكون حرة ونزيهة وتحترم نتائجها لن تحدث في الشروط الراهنة، ولن تكون حرة ونزيهة إلا إذا جاءت بعد توحيد المؤسسات والاتفاق على برنامج القواسم المشتركة وأسس الشراكة، وليس المحاصصة الفصائلية.

أما الانتخابات من دون وحدة المؤسسات، وفي ظل الاستقطاب الثنائي الحاد والاحتقان والشيطنة المتبادلة، وسيطرة كل فريق على السلطة وأجهزتها ومصادر الحكم في منطقة سيطرته، فلن تحدث، وإن حدثت ستكون قفزة إلى الجحيم. ومن يقول أن ذلك مستحيل فعليه أن ينسجم مع نفسه، ويعترف بأن انتخابات حرة ونزيهة وتحترم نتائجها لا تقل استحالة.

وإذا سلمنا جدلاً وجرت الانتخابات في الظروف الراهنة وخسرت "فتح" أو "حماس"، فهل ستسلم الأخرى بالنتائج؟! لا طبعاً، لأن كل منهما تتحكم بكل شيء، وإذا فازت "حماس" وسلمت "فتح"، فهل سيسمح الاحتلال لحماس أن تحكم في الضفة؟! فذلك من المشكوك به.

إن مجلساً غير منتخب لا يمكن أن يحل مجلساً منتخباً، خصوصاً أن المجلس الوطني أكل عليه الدهر وشرب وغاب وغُيب منذ فترة طويلة. وهناك تساؤلات عن مدى شرعيته وتمثيله، لا سيما في ظل الإقصاء الواسع من جهة، والمقاطعة الواسعة لدورته الأخيرة من جهة أخرى.

هناك حاجة قصوى لإعادة بناء كل المؤسسات في المنظمة والسلطة وتجديدها وإصلاحها وتغييرها، لا سيما بعد وصولنا إلى الكارثة التي نعيشها، وفي ظل فقدانها لجميع مصادر الشرعية، وهي: شرعية الوفاق الوطني المبني على التمسك بالأهداف والحقوق الوطنية، التي تعكس قبول الشعب والمستندة إلى شرعية المقاومة؛ وشرعية الاحتكام إلى الشعب عبر صناديق الاقتراع؛ وشرعية الإنجاز الذي لا يستطيع أحد أن يدعي حقاً أنه حققه.

إن الرؤية الشاملة العميقة لما حدث ويحدث حالياً، وما يمكن أن يحدث لاحقاً، والاستعداد لمواجهة التحديات والمخاطر وتوظيف الفرص المتاحة؛ المستندة إلى عدالة القضية وتفوقها الأخلاقي، واستعداد الشعب الفلسطيني لمواصلة الكفاح لتجسيدها مهما طال الزمن وغلت التضحيات، والمنبثق عنها إستراتيجية أو إستراتيجيات قادرة على تحقيقها، وتوفير الإرادة المستعدة لدفع الأثمان المطلوبة؛ هي السياق الذي يجب توفيره حتى يعاد بناء

المؤسسات الوطنية الجامعة التي يتحمل المسؤولية عنها الجميع، ومن دون ذلك سنبقى نسير في طريق الضياع وتآكل وانهيار الشرعيات والمؤسسات، ونشوء الفراغ الذي ستملأه الفوضى التي ستقود إلى المزيد من الضياع.

فتح التي يقصدها "زياد النخالة"

عدي صادق - فلسطين اليوم - ٢٠١٨/١٢/١٢

أوجه هذه السطور لإخوتي وأخواتي في حركة فتح، بخصوص التصريح الذي نُسب الى الأخ زياد النخالة أمين عام حركة الجهاد الإسلامي.

التصريح سياسي بامتياز، بل سياسي يتسم بالدقة، ولم يكن من نوع الثثرة أو الترف الحكائي. هناك سجل ومنطق يطرح نفسه: طرف يقل إنه حركة فتح الكبيرة ذات الإرث الكفاحي الكبير، وهو اليوم فاقد القدرة حتى على التنفس اعتراضاً على بؤس أوضاعه، وأقرب الأمثلة على نومه ربحه، أن أحداً من المتنافخين الموصوفين بأنهم مركزية، لم يجرؤ أمس على الظهور لكي يحيي الشباب الذين رفضوا إهانة جيش الاحتلال لرام الله والسلطة وحركة فتح والمجتمع الفلسطيني. وباختصار إن هذا الطرف يتطلب ويدلع نفسه في التطلب كما لو أنه يحمي الناس ويسعدها ويقود حركة وطنية، وتراه يطالب بتسليم السلطة له في غزة من الباب الى المحراب، بمعنى أن يتسلم من المقاومة في غزة، سلاح الدفاع عن النفس.

هنا زياد النخالة يقول إنك أيها الطرف المتطلب، لست مؤهلاً حتى لأن تطلب الرضا عنك، فكيف تتصرف وكأنك الآن تقود مشروع التحرر الوطني وتمتلك الريادة؟

هو تصريح سياسي يتعلق بأوضاع راهنة، ويسمي الأحوال بما هي عليه الآن، ولا يتحدث عن تاريخ، ولا يقدم جرداً لنصف قرن من العمل الكفاحي الذي كانت فيه فتح رائدة النضال الوطني. هو يتحدث عن حقيقة وضع فتحاوي، نحن نعاني منه أكثر من غيرنا. وعندما يقول أبو طارق النخالة أو غيره شيئاً عن فتح، فإنه يقصد فتح التي يعبر عنها المتصدرون على الشاشات، ولا أظننا نختلف، أن فتح بهذه الصفة ليست ريادية ولا تقود مشروعاً وطنياً. ولا أعتقد أن أي فتحاوي، حتى من الموالين لعباس، ينكر أن فتح قدت ريادتها. والأقربون قبل الأبعدين، يعرفون أن تأثير محمود الهباش في قرارات السلطة أكثر من تأثير فتح بمجملها، بل إن محمود الهباش يعرف من أسرار "المقاطعة" ما لا تعرفه مركزية "فتح" مجتمعة. وإذا وجب النحر، يمكن أن يُنحر خمسون كادراً فتحاوياً نبيلاً ومعطاء، ولا يخدش أصبع قدم الهباش. فلا داعي للمكابرة ولأن نضحك على أنفسنا وعلى بعضنا البعض. فإن كان هذا حال فتح التي يقصدها أبو طارق النخالة، والفاقة لريادتها في داخل بيتها، فكيف تكون رائدة لأي شيء خارج الدار، وتطالب بأن يسلمها الآخرون السلاح، مثلما يسلم العصاة والخارجون على القانون سلاح الجريمة؟!

ولعلمكم، الأخ زياد لم يقل ما قاله من نوع المماحكة. فالرجل عالي التهذيب ولا يدخل في مهاترات، ولم يقل ذلك إلا لدواع سياسية، ومعنى كلامه، وهو أمين عام لفصيل كبير مسلح ومقاوم، أن الذي يشترط نزع سلاح المقاومين، والتمكين لحكومته والانصياع له، ينبغي أن تتوفر لديه صفات الريادة وشروطها وأكلافها. أي إن الرجل يرد على طرح مسموع ويطرح عليه وعلى غيره، لذا من واجبه أن يرد بقوة، وأن يقول لمن يطلب هذا العز

كله، أن يرينا نفسه وحقيقة علاقته بشروط الريادة، وبالقانون، وبالوثيقة الدستورية وبالعدالة الاجتماعية والمسؤولية العالية، وبالغيرة على الناس والإحساس بمعاناتهم.

فتح التي يقصدها زياد النخالة، هي التي لم يجرؤ احد من المتنافخين فيها على الظهور لكي يؤيد رد الشباب الفلسطيني على الإهانات التي وجهها جيش الاحتلال للسلطة في رام الله أمس. وهي نفسها فتح التي أظهرت على مستوى مجالس الخاصة لقياداتها، الشماتة والجفاء في حق القائد الوطني مروان البرغوثي، عندما وقف أمام الكاميرات ليعبر عن روح الإنتفاضة وعن رأي فتح الحقيقية.

فتح، ليست اسماً لبقرة مقدسة، ينبغي تبجيلها مهما كانت وجهتها. والأجدر بمن يظهرون الغيرة على فتح، أن يفعلوا كما نفعل، أي أن يعبروا في كل يوم عن إصرارهم على استعادة فتح وروحها ودورها ومكانتها.

أخيراً قرأت في بعض ردود الأفعال، ميل الى تعبير حركة الجهاد بالمساعدة الإيرانية. وهذا منطق لم يعد له سوق، لأن الحمير تعرف أن المال من أي طرف عربي أو إسلامي، لحركة تقاوم، أشرف بملايين المرات، من دراهم السي آي إيه والأوساط الصهيونية الأمريكية ونقطة على السطر!

ردا على الاخ النخالة: من هو الذي يقود المشروع الوطني...؟؟

سميح خلف . وكالة سما . ٢٠١٨/١٢/١١

ادهشني تصريح الاخ النخالة الامين العام لحركة الجهاد الفلسطيني لصحيفة الحياة اللندنية ، قائلاً ان فتح لم تعد تقود المشروع الوطني الفلسطيني، ومن حيث انتهى سنبداً ، ما زالت فتح هي حركة الجماهير الفلسطينية وحركة الشعب الفلسطيني فهي ليست حزب مربع ومحكم الاضلاع فهي مساحة ممتدة في عقول وخلايا كل الشعب الفلسطيني بمختلف طبقاته وفئاته ، فتح بادبياتها وثقافتها واهدافها ومنطلقاتها التي تصلح لكل زمان ومكان وتغير وظرف وليس كما ادعى الاخ النخالة بان هناك قوى اخرى ، نعم هناك قوى اخري صعدت ولكن برامجها لا تحقق شرطية ان تقود المشروع الوطني ، فتح ومن خلال منظمة التحرير هي من وضعت استراتيجية الصراع مع الاحتلال والنظرية الصهيونية عندما طرحت الدولة الديموقراطية ولانها تعلم الى اين سيؤول الصراع لحسابات نضالية فلسطينية تعمل فيها الديموغرافيا الجزء الأهم في النضال والصمود فتح التي انطلقت بالبندقية وحققت الايقونة الثورية والثقافة الثورية للشعب الفلسطيني تلك الثقافة المنظمة والتي لولاها لما خرجت تلك الفصائل بعملها المقاوم ، فهي من استمدت من التجربة التي قادتها فتح ارث عظيم واعتذر للفتحويين عندما اقول ارث كبير وعظيم ، وما زالت فتح قادرة على ان تتطلق في لحظة تتشكل فيها قيادة تعيد فتح ببعبها التنظيمي والامني والثقافي والمهني وبنظريتها الكفاح المسلح ، اذا اعتمدت فتح على نظريتها وافكارها ستتغير موازين الصراع واعتقد هذا ما تخشاه اسرائيل .

اننا لا نقلل من انجازات وتجربة الاخرين بالفدر الذي لا يتجاوزوا حقائق وحقيقة فتح في الساحة الفلسطينية والعربية والدولية .

التجريح بفتح لا يليق بامين سر فصيل نحترمه وندعمه واشدنا فيه في اكثر من مكان ومقال ، بل نعتبر الاخ الشهيد الشقاقي هو اخ لنا في درب النضال والتجربة التراكمية كما هو الاخ الذي نقدره وخسرناه ونحزن لحاله شفاه الله الاخ رمضان شلح والذي نضع على حالته الف علامة استفهام ؟؟؟ وتغيب حالته واوضاعه عن كل الاحتمالات والتي لم تلقى متابعة من احد...؟؟

فتح بدولتها الديموقراطية او الدولة الواحدة وكما عبر عنها الاخ والقائد الوطني محمد دحلان بالدولة الواحدة ، ولكل مرحلة اطروحاتها وبكل تأكيد بان لا تتجاوز الاستراتيجيات ، وعندما تفشل اطروحة الدولتين وكما الحال كنا اعترضنا على هذا البرنامج وتسييس حركة فتح ببرنامج واهمال الكفاح المسلح ونحن الفتحاويون وقبل ان تتطلق فصائلكم .

ما زالت فتح تقود البرنامج والمشروع الوطني بادبياتها التي وضعتها والتي لا اعتقد ان اي لجنة صياغة ستصاغ برنامج نضالي تحرري كما صاغته فتح ولي ان اذكرك الاخ النخالة لو نظرت لوثيقة حماس الاخيرة لوجدت ان ٣٢ بند فيها مأخوذ من ادبيات فتح والميثاق الوطني الفلسطيني .

دحلان وهو القائد الفتاوي الذي تجاوز التمثيل الفتاوي الى التمثيل الوطني وكما دعى للشراكة وانتهاء عهد الرؤساء والقادة الذي لا ينافسهم احد او يواجههم احد انتهى ، عقلية فتح الديمقراطية البرلمانية التي دعى لها دحلان في اكثر من لقاء لقيادة جماعية ، هذه هي فتح وعقلية فتح ، فتح تعرضت لكبوت وخطر الكبوت التي تتعرض لها فتح بعد اوسلو لا تعني نهاية فتح ونهاية برنامج وافكار واطروحات ، ففتح هي ملك المولود الذي لم يولد بعد بل هي ملك الطفل والمرأة والشباب والشيخ ، ونحن نفهم ومنذ انطلاقة فتح كمعبرة ومجسدة عن حركة النضال الوطني ، كيف وجدت الفصائل؟؟.. ولماذا؟؟.. ومن هو الذي انشأها؟؟.. وبأي بعد اقليمي؟؟.. كثير منها نفهم طبيعة وجودها؟؟.. وتخيل يا اخ نخالة ان حركة التحرر الوطني الفلسطيني موحدة تنظيميا وعسكريا وماديا وقيادة كمثل حركة التحرير الجزائرية او الفيتنامية ، وتخيل ان الصراع بين الجبهة الشعبية لتحرير اليمن بقيادة القحطاني والقومية بقيادة عبد القوي المكاوي لو اتحدوا لما تعرض اليمن الجنوبي لصراعات دموية في حرب التحرير .

نعم نحن نسعي وكما قال وعبر الاخ محمد دحلان لشراكة حقيقية لمنظومة برلمانية في مناحات ديموقراطية كاملة تاخذ فيها السلطات التشريعية كافة صلاحياتها في المتابعة والمحاسبة هذا مع قناعتنا ان منظمة التحرير وميثاقها الوطني الذي صيغ في ٦٤م وسنة ٦٩م هو من يقود البرنامج الوطني ، دحلان كقائد لفتح واخوة مناضلين اخرين والتي تؤمن بتجربتها وانطلاقتها وتجربة الاخرين هي مفتاح السر لانطلاقة فلسطينية جديدة ليست منفصلة بل مستمدة وجودها من التجربة مع الاخذ في الاعتبار الدراسة الدقيقة اين كان الخطأ؟؟.. واين كان الصواب؟؟.. وما هو المطلوب منها في هذه المرحلة؟؟.. التي تغير فيها كل شيء على مستوى الاقليم والمستوى الدولي .

واخير ا ان الحصار على غزة وما نؤمن به بانه حصار للقضية والشعب الفلسطيني وتالمت منه فتح قبل اي فصيل ومحاولات خلق كيانية منفردة في غزة بعيدا عن المشروع الوطني والوحدة الجغرافية والحل المرحلي هو من اخطر ما يواجهه الشعب الفلسطيني ، واعتقد ان التعددية الفصائلية ومصادر تمويلها هي من اهم الاسباب التي وفرت مناخات لمثل تلك الاطروحات فوحدة الشعب الفلسطيني تحت مظلة منظمة التحرير والشراكة العادلة والبرنامج الموحد . ومتى سنحارب؟ وكيف وباي الوسائل وما هي الادوات ؟ كل هذا مهم لوقف اي نشاطات دبلوماسية وامنية وسياسية تعارض مصالح شعبنا وكما قال لاه دحلان : اذا توحد الشعب الفلسطيني فلا قوة في الارض تستطيع فرض عليه اي حلول .

غزة أصغر من فلسطين وأكبر من (إسرائيل)

د. وليد القطبي - فلسطين اليوم - ٢٠١٨/١٢/١٢

في مقال كتبته قبل حوالي خمس سنوات وبالتحديد بتاريخ ٣٠ يناير ٢٠١٤ حمل عنوان (فلسطين أكبر من غزة) وجاء في مقدمته حرفياً "من البديهيات المنطقية التي لا تحتاج إلى برهان أن الكل أكبر من الجزء، ومن قوانين الإدراك في مدرسة الجشطالت النفسية أن الكل أكبر من مجموع أجزائه. ومن يعكس هذه البديهية وذلك القانون يكن فاسد العقل ومنحرف التفكير؛ وإذا طبقنا ذلك على الجغرافيا فيما يخص العلاقة بين فلسطين وغزة، نجد أن غزة تشكل من حيث المساحة (١,٥%) من فلسطين، ومن حيث السكان أقل من خمس سكان فلسطين المتواجدين في داخل فلسطين التاريخية وخارجها، وبالتالي فهي جزء من الأرض الفلسطينية وجزء من شعب فلسطين، وهذا لا يعني تجاهل الوزن النسبي الكبير لغزة، الذي يتجاوز حجمها الجغرافي والسكاني المحدود، مقارنة بالكل الفلسطيني، لا سيما في مجال السياسة والمقاومة، ولكن كبر حجمها النسبي السياسي والمقاوم لا يبرر منطقياً أن تُغطي الكل الفلسطيني، بحيث يتم اختزال قضية فلسطين في قضية غزة، واختزال قضية غزة في قضيتها الإنسانية، التي يتم اختزالها في فتح المعابر ورفع الحصار".

انتهى الاقتباس من المقال القديم، ولكن لم تنتهِ معاناة أهل غزة المفروضة، ومشكلة غزة المصطنعة، من أجل الوصول إلى هذه النتيجة التي يُراد لها أن تُختزل قضية فلسطين في قضية غزة، وتُختزل قضية غزة في قضيتها الإنسانية المُفتعلة. كي ننسى أصل الداء ومنبع البلاء، ألا هو الاحتلال، وأن قضية غزة هي جزء من قضية فلسطين الأكبر، وفلسطين كلها تحت الاحتلال والحصار والاستيطان والتهويد، وكل شعبها عانى ولا زال يُعاني من التهجير والتقتيل والأسر، وقد زيد لأهل غزة في البلاء على قدر صلابتهم، فكان الحصار المتواصل المفروض إسرائيليّاً، وكانت العقوبات المستمرة المفروضة سلطوياً، ومعهما الحروب العدوانية المتكررة بالأسلحة الأمريكي والبطش الإسرائيلي، والحروب النفسية الرديفة من أبواق الإعلام الإسرائيلي، وبعضها من أبواق إعلام فريق السلطة المُعادي للمقاومة، الشامت بأهل غزة، ولم تتوقف هذه الابتلاءات الخاصة بغزة، فعندما أحدث الحراك الجماهيري في مسيرات العودة وكسر الحصار خرقاً محدداً في جدار الحصار الإسرائيلي، وثغرة صغيرة في حائط العقوبات السلطوية، خرج على أهل غزة بعض الساقطين في وحل التنسيق الأمني، وبعض الغارقين في سبخه السياسة الانبطاحية، ليكيلو الاتهامات المُغرضة للقابضين على جمرتي الوطن والمقاومة في غزة، لينطبق عليهم المثل الشعبي (رمتي بدائها وانسلت).

غزة أصغر من فلسطين، وقضيتها جزء من القضية الفلسطينية، قضية وطنية بالدرجة الأولى، وليست مجرد قضية إنسانية صُنعت لتُغطي على القضية الوطنية، كما حاول العدو وحلفاؤه من تصوير قضية اللاجئين الفلسطينيين بعد النكبة عام ١٩٤٨م على أنها قضية إنسانية، مشكلة لاجئين بحاجة إلى مأوى وغذاء. فمشكلة غزة تختزل القضية الوطنية الفلسطينية، قضية شعب هُجر من وطنه، واحتلت بلده، ويريد تحرير أرضه، والعودة إلى بلده، ويُحقق استقلاله الوطني في إطار انتمائه القومي العربي والديني والإسلامي. هذا هو الأصل، وأي

مُطالبة بتحسين ظروف الحياة في غزة هي جزء من هذا الإطار العام، وليس مجرد مطلب إنساني، وحق من حقوق الإنسان الطبيعية، يتم انتزاعها من الاحتلال، وليست مئة أو إحسان من أي طرف.

بل هو مطلب وطني، فجعل الحياة مُمكنة فوق أي بقعة من الوطن، هو عمل وطني طالما أن نتيجته تعزز صمود الشعب الفلسطيني فوق أرضه، وبدون صمود الشعب الفلسطيني فوق أرضه، سيفقد المشروع الوطني الفلسطيني أهم ركائزه، كما أن صمود الشعب على أرضه، يضمن وجود الحاضنة الشعبية للمقاومة، التي بدونها لن تستطيع المقاومة مقاتلة العدو. وبناء على ذلك فالمطالبة بكسر الحصار ليس مجرد مطلب إنساني؛ بل هو مطلب وطني بامتياز، طالما أن المقاومة لا تدفع أي ثمن سياسي مقابلها، ولا تفقد حقها في الدفاع عن نفسها وشعبها، وتحافظ على قواعد الاشتباك مع العدو التي أرستها بالدم والعرق، وتتمسك بنهج وإستراتيجية المقاومة وصولاً إلى هدف التحرير الكامل لفلسطين.

إذا كانت غزة أصغر من فلسطين، فإنها أكبر من (إسرائيل)، الاسم الذي أُطلق على الكيان الصهيوني الغاصب لفلسطين، غزة بأهلها الصامدين والمرابطين، غزة بمقاومتها الصامدة والصامدة والمرابطة، أكبر من (إسرائيل) بكل ترسانتها المسلحة، وكل عنجهيتها وخطرستها، وأكبر من (إسرائيل) بشعبها الفلسطيني الصامد العصي على الانكسار، وبمقاومتها الشامخة الراضة للهزيمة، أكبر منها ومعها كل الشعب الفلسطيني طالما يتمسك بحقه الطبيعي والتاريخي والديني والقانوني بكل فلسطين، وطالما أن الشعب الفلسطيني يقبض على جذوة الجهاد والمقاومة حتى يأذن الله تعالى بالنصر والتمكين، وطالما أن الشعب الفلسطيني ماضٍ في كفاحه الوطني نحو التحرير والعودة والاستقلال، ولا يضره إرهاب عدوه، ولا خذلان العريان المُطَبَّعين مع العدو، ولا تثبيط أصحاب السلطة والتمكين من حاملي بطاقات الشخصيات المهمة حسب التصنيف الإسرائيلي.

غزة أصغر من فلسطين، ولكن مأساتها جزء من قضية فلسطين، وهي وإن كانت أصغر من فلسطين، فهي أكبر من (إسرائيل)، بصمودها ومقاومتها ورفضها للانكسار، كما كل الشعب الفلسطيني الصامد والمقاوم والتمسك بحقه في كل فلسطين من البحر إلى النهر، والتمسك بوحدته الوطنية في الداخل والخارج، وفي الضفة والقطاع وفلسطين المحتلة عام ١٩٤٨م.

عن «صفقة القرن» المنتظرة

نبيل سالم . الخليج . ٢٠١٨/١٢/١٢

يشاع الكثير ويتسرب أو يسرب الكثير من المعلومات عمداً عما يسمى بـ«صفقة القرن»، التي تزعم الإدارة الأمريكية، أنها ستكون حلاً جذرياً للصراع العربي -«الإسرائيلي»، وآخر ما يتعلق بهذه الصفقة هو ما أعلنه مندوب «إسرائيل» لدى الأمم المتحدة داني دانون مؤخراً، بأن بداية العام القادم ستشهد إعلان البيت الأبيض لهذه الصفقة، التي قال بأنها اكتملت، مشيراً إلى أن موعد مطلع العام المقبل يعتبر أفضل توقيت؛ لأنه يأتي قبل أشهر من الانتخابات في «إسرائيل».

وعلى الرغم من كل ما يتسرب أحياناً عبر وسائل الإعلام أو المسؤولين الأمريكيين، أو «الإسرائيليين»، فإن ما يقال عن هذه الصفقة، يعيدنا في الواقع إلى المثل الشعبي القائل: «إن المكتوب يقرأ من عنوانه»؛ لأن هذه الصفقة التي تنتظر إشهارها على العالم، تبدو ملامحها واضحة لكل من يجيد القراءة السياسية للأحداث في المنطقة، فهي تأتي في وقت تظهر فيه الإدارة الأمريكية انحيازها الكبير إلى جانب المحتل «الإسرائيلي»؛ حيث قدمت هذه الإدارة في ظل حكم الرئيس الأمريكي الحالي دونالد ترامب، ما لم تقدمه أي إدارة أمريكية أخرى لـ«إسرائيل» على مدى سنوات الصراع كلها، ولا سيما في إطار خرقها للسافر للقانون الدولي، بالاعتراف بالقدس عاصمة لـ«إسرائيل»، ومحاولاتها شطب حق العودة للاجئين الفلسطينيين، الذين تشير سجلات وكالة الغوث (الأونروا) إلى أن عددهم حتى الأول من يناير/ كانون الثاني عام ٢٠١٥ بلغ نحو ٥,٦ مليون لاجئ، (وهو الحد الأدنى لعدد اللاجئين الفلسطينيين)، والذين يقدر عددهم حسب إحصاءات فلسطينية بأكثر من ذلك بكثير، علماً بأن قبول «إسرائيل» للقرار الصادر عن الأمم المتحدة برقم ١٩٤، والقاضي بحق العودة للاجئين الفلسطينيين، كان شرطاً لقبول عضوية «إسرائيل» في الأمم المتحدة.

وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار، الخطوات التي اتخذتها إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، في الآونة الأخيرة، من حيث وقف مساعداتها للأونروا، ومحاولات شطب حق العودة، وإغلاق مكتب منظمة التحرير في واشنطن، وتخفيض المساعدات إلى السلطة الفلسطينية، والدعوات الأمريكية لتجريم مقاومة الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال، نكون أمام صورة واضحة لما يسمى بـ«صفقة القرن» التي تتحدث الإدارة الأمريكية عنها، والتي ستكون بكل تأكيد، محاولة لاستثمار الواقع العربي المفكك، والانقسام الفلسطيني المزمّن، لإخراج مسرحية تسوية سياسية، لا تعدو في الواقع سوى تصفية مهينة للقضية الفلسطينية، عبر طمس الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، وتعزيز موقع «إسرائيل» في المنطقة، تحت يافطة السلام الموعود.

ورغم أن مصطلح «صفقة القرن» جديد، فإن مضامين هذه الخطة الأمريكية ليست جديدة كلها؛ حيث جرى الحديث عن جزء منها عام ٢٠٠٦ ضمن ما عرف بتفاهات أولمرت-عباس، كما أن فكرة تبادل الأراضي، ومن ثم إقامة فدرالية أردنية-فلسطينية؛ من خلال إعادة تأسيس الدولة الأردنية على شكل ثلاث ولايات: الضفة الشرقية، والضفة الغربية، وقطاع غزة. جرى الحديث عنها في عام ٢٠١٠ على لسان مستشار الأمن القومي

«الإسرائيلي» السابق جيورا أيلاند، الذي أشار في حينه إلى فكرة تنازل مصر عن ٧٢٠ كيلومتراً مربعاً من أراضي سيناء لصالح الدولة الفلسطينية المستقبلية.

وبتوقفنا أمام بعض المعالم التي تكشف عن «صفقة القرن»، فإن أبرز ما تتضمنه هو الاعتراف بالقدس عاصمة لـ«إسرائيل»، والموافقة على ضم الكتل الاستيطانية.

كما يتضمن ما تسرب عن الخطة الأمريكية الجديدة، وحسب مسؤولين في السلطة الفلسطينية، مفهوماً أمنياً مشتركاً لـ«إسرائيل» والدولة الفلسطينية، يشمل أربع نقاط، وهي: أن دولة فلسطين «منزوعة السلاح مع قوة شرطية قوية»، وإيجاد تعاون أمني ثنائي وإقليمي ودولي، وربما يشمل مشاركة الأردن ومصر وواشنطن، والباب سيكون مفتوحاً أمام دول أخرى، مع وجود قوات «إسرائيلية» على طول نهر الأردن والجلال الوسطى، بزعم حماية الدولتين.

كما تتضمن هذه الصفقة أيضاً اعتراف دول العالم، بدولة عبرية كـ«وطن قومي للشعب اليهودي»، وبدولة فلسطين وطناً قومياً للشعب الفلسطيني»، وهذا يعني أن المواطنين الفلسطينيين الذين يعيشون في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨ سيواجهون حكماً عنصرياً، ومحاولات «إسرائيلية» بتهجيرهم إلى الخارج.

وبغض النظر عن التفاصيل المتسربة لـ«صفقة القرن»، وهي كثيرة بالطبع، إلا أن ما يمكن قوله هو أنها لن تلبي الحد الأدنى من المطالب الفلسطينية المشروعة لإقامة السلام؛ لأنها تتفق تماماً ورؤية اليمين «الإسرائيلي» الذي لا يؤمن إلا بأرض «إسرائيل التوراتية» كما ترسمها الأطماع الصهيونية، والتعامل مع الفلسطينيين على أنهم مجرد سكان على بعض الأراضي المتنازع عليها، حسب المصطلحات «الإسرائيلية».

وعلى ما تقدم يمكن القول: إن ما تحمله «صفقة القرن» التي سنشهد ولادتها قريباً، ليس إلا تسويقاً للوهم في الشارع العربي والفلسطيني خاصة، وأنها ليست سوى خطة لتعزيز أمن «إسرائيل»، وحماية مشروعها التوسعي في المنطقة، وهو ما يستدعي بكل تأكيد مقاومة فلسطينية لهذه الصفقة، تبدأ من تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية، ودفن الانقسام الفلسطيني، كخطوة أولى في هذا الاتجاه.

مخطط استراتيجي للساحة الإسرائيلية الفلسطينية

عدنان أبو عامر . مركز الجزيرة للدراسات . ٢٠١٨/١٢/١٠

مقدمة

يتطرق هذا الكتاب إلى الوضع الأمني والسياسي في الضفة الغربية، ومستقبل السلطة الفلسطينية، والحفاظ على الاستيطان، وغيرها من القضايا ذات العلاقة، وحظي نشره بتغطية إعلامية وبحثية إسرائيلية واسعة، سواء بسبب أهمية المشاركين في تأليفه، والمساهمين فيه، أو بسبب توقيت صدوره بالتزامن مع التحضيرات لما سمي "صفقة القرن" الأميركية.

هذا وقد شهدت الساحتان، الفلسطينية والإسرائيلية، في ظل الجمود السياسي القائم بين الفلسطينيين والإسرائيليين وتوقف المفاوضات بينهما منذ أربع سنوات، خروج العديد من الأفكار والمقترحات السياسية، والمشاريع التي تحاول إيجاد حلول للصراع القائم والمتجدد بين الجانبين. وآخر هذه المقترحات تضمنها هذا الكتاب الذي صدر عن "معهد أبحاث الأمن القومي" التابع لجامعة تل أبيب في إسرائيل، أوائل نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٨، وحمل عنوان "مخطط استراتيجي للساحة الإسرائيلية الفلسطينية"، وهو محل هذه المراجعة.

يشار إلى أن هذا المخطط جاء نتيجة مشروع بحثي أعدّ خلال عامين بمشاركة نخبة من كبار باحثي المعهد الذين وضعوا جملة بدائل، واختاروا أكثرها استقراراً، والتي تجعل إسرائيل قادرة على "التصدي لتحديات المستقبل بصورة أفضل، وتحافظ على مصالحها الأمنية". وفي ختام العمل أشرف ثلاثة من الجنرالات الإسرائيليين، هم: عاموس يادلين، وأودي ديكل، وكيم لافيا على صياغة المخطط في حلته النهائية ضمن هذا الكتاب.

ويعتبر معهد أبحاث الأمن القومي التابع لجامعة تل أبيب، من أرفع المراكز البحثية في إسرائيل، ويستقطب بالعادة صنّاع القرار بين الحين والآخر ما يشير إلى أهمية ما يصدر عنه، ويتركز جل عمله على دراسة التهديدات المحيطة بإسرائيل، والأوضاع المتغيرة في منطقة الشرق الأوسط والعالم بأسره، وأثرها على إسرائيل في مختلف المجالات: السياسية والعسكرية والاستراتيجية والاقتصادية.

مع العلم بأن النخبة الأساسية العاملة في المعهد قادمة من الأوساط العسكرية والاستخبارية، وبالتالي فهم يضعون خبرتهم في خدمته، وعلى رأسهم وهو أحد المشرفين على الكتاب، رئيس المعهد، الجنرال عاموس يادلين، الرئيس السابق لجهاز الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية "أمان"، وأحد قادة سلاح الجو السابقين، ويعد من العقول الاستراتيجية المركزية بإسرائيل، ما يجعل هذا المشروع يحظى باهتمام دوائر صنع القرار الإسرائيلي، انطلاقاً من أهمية القائمين عليه.

الأهداف العامة للمشروع الإسرائيلي ومبرراته

يقوم المخطط الإسرائيلي الاستراتيجي على عدة أفكار رئيسية، يمكن اختصار أهمها في الآتي:

- إيجاد حل سياسي متفق عليه بين الجانبين: الفلسطيني والإسرائيلي، لتجاوز حالة الانسداد السياسي التي تسود بين الجانبين منذ توقف المفاوضات بينهما في ٢٠١٤، والتي وضعت إسرائيل أمام مخاطر جمة. ويأمل المعهد

ذو العلاقة الوثيقة مع دوائر صنع القرار الإسرائيلي أن يحقق هذا المشروع هدفين مركزيين اثنين: أولهما: تحسين الوضع الاستراتيجي لإسرائيل، في ظل التطورات الإقليمية والدولية المتلاحقة. ثانيهما: منع تدهور الوضع مع الفلسطينيين، والحيلولة دون ذهاب الأمور نحو حل الدولة الواحدة.

- العمل على فتح خيارات سياسية مستقبلية أمام إسرائيل تؤدي في مجملها إلى إنهاء سيطرتها على الفلسطينيين في الضفة الغربية، وتوفير أغلبية سكانية يهودية داخل إسرائيل "الديمقراطية"، سعياً لإيجاد الظروف، ميدانية وسياسية، تمهد للوصول إلى واقع يحافظ على إسرائيل: "ديمقراطية، يهودية، آمنة".

- تعزيز الانفصال السياسي والجغرافي عن الفلسطينيين، تحضيراً لحل الدولتين للشعبين في المستقبل، متى ما توفرت ظروف تحقيقه، ليكون الحل النهائي الشامل مع الفلسطينيين، وذلك بالتزامن مع حفظ مصالحها الأمنية والحرص على وضع جملة من الخطوات المنسقة التي تحافظ على هذه المصالح.

- الحفاظ على الشرعية الدولية والتأثير الإقليمي اللذين تحتاجهما إسرائيل، من خلال التعاون بينها وبين دول المنطقة المحيطة بها في المجالات: الأمنية، والسياسية، والاقتصادية، والبنية التحتية.

كما يسعى هذا المخطط في الوقت ذاته لإفساح المجال لتحديد جملة من الخيارات المستقبلية لإسرائيل، حتى في ظل غياب شريك فلسطيني يصل معها إلى حلول لقضايا الحل النهائي، ويعمل على تحقيق استقرار استراتيجي فترة طويلة من الزمن. فضلاً عن السعي لتحقيق تفاهات داخلية في إسرائيل بين مختلف مكونات المجتمع والحلبة السياسية فيها، وصولاً لتحقيق تفاهات دولية مع مختلف الأطراف ذات العلاقة: المجتمع الدولي، والدول العربية البراغمية، والفلسطينيين أنفسهم.

ويعتقد واضعو المشروع أن لدى إسرائيل القدر الكافي من التصميم كي تحدد بالضبط هويتها في المستقبل، على الرغم من أنها لا تقدم حلاً سياسياً بالمعنى الحرفي للكلمة وبصورة نهائية، وجل ما يسعى إليه هذا المشروع السعي لإيجاد واقع استراتيجي حسن لإسرائيل، يجعلها في وضع تحافظ فيه على الإمساك بزمام المبادرة بين يديها.

تجدر الإشارة أن صدور هذا المخطط يتزامن مع "حمى" إصدار جملة من القوانين الإسرائيلية ذات البعد العنصري والتوسعي والاستيطاني، سواء قانون الضم الخاص بالمستوطنات في الضفة الغربية، وفرض القانون المدني الإسرائيلي عليها، باعتبارها أراضي إسرائيلية بحتة، أو قانون القومية اليهودية الذي يمهد الطريق لطرد قرابة مليون ونصف المليون فلسطيني يعيشون داخل إسرائيل.

مستقبل الضفة الغربية

تشكّل الضفة الغربية المحور الأساسي للمخطط الإسرائيلي، في ظل انفصال قطاع غزة عنها، والقناعات الإسرائيلية بأن حسم مستقبل الصراع في الضفة، سيحدد مستقبل الدولة اليهودية، في ظل العدد الكبير من المستوطنات اليهودية فيها، على أن يتم ضمها لاحقاً لإسرائيل.

ينطلق الدافع الأساسي لهذا المشروع الإسرائيلي من فرضية اختيار إسرائيل للبديل الأفضل لها من جملة بدائل وسيناريوهات تناسب بيئتها الاستراتيجية، وهذه أهم أسسه ومنطلقاته:

١- التمسك بالعوامل الأمنية من خلال تخفيف مستوى الاحتكاك مع السكان الفلسطينيين، والحفاظ على حرية الحركة للجيش الإسرائيلي بتنفيذ عملياته العسكرية في كل أرجاء الضفة الغربية، على طول الحدود الأردنية، وإلى الغرب منها، بما في ذلك التعاون والتنسيق الأمني مع السلطة الفلسطينية، كلما كان ذلك ممكناً؛ الأمر الذي من شأنه التقليل من العمليات التي ينفذها الجيش الإسرائيلي بنفسه وبقواته داخل الضفة الغربية.

٢- الوصول إلى وضع تحافظ إسرائيل من خلاله على مصالحها السياسية والأمنية والجغرافية في الضفة الغربية، تحضيراً لأي ترتيبات سياسية مستقبلية مع الفلسطينيين، بما في ذلك تحسين وضعها الاستراتيجي مع غياب أي أفق سياسي للتعايش مع الفلسطينيين، لاسيما أن أهم مقاصدها النهائية هي الانفصال الكامل عنهم سياسياً وجغرافياً، وإيجاد الظروف الملائمة في المستقبل لتحقيق حل الدولتين.

٣- تقوية البنى التحتية والاقتصادية الفلسطينية، ولذلك سيتم العمل تدريجياً من خلال مساعدة دولية لتحسين وتوسيع صلاحيات السلطة الفلسطينية، بحيث يتم منحها المزيد من التطوير الاقتصادي والبنى التحتية، وبناء الأسس الأولى للدولة الفلسطينية، كي تكون في المستقبل ذات صلاحيات جدية لإقامة هذه الدولة المستقلة.

٤- العمل على إيجاد فوارق جغرافية داخل الضفة الغربية بحيث يتم الاستمرار في البناء الاستيطاني كمقدمة لإبقائها داخل الحدود المستقبلية لدولة إسرائيل من خلال توافق إسرائيلي داخلي، على أن يتم تجميد البناء الاستيطاني في المستوطنات المتفرقة الصغيرة المنتشرة في عمق المناطق الفلسطينية، ووقف الدعم الحكومي لها، على أن يتم طرح إخلاء هذه النقاط الاستيطانية فقط من خلال مفاوضات الحل النهائي والدائم مع الفلسطينيين.

يتحدث المشروع عن إعلان التزام إسرائيل بحل الدولتين للشعبين، بحيث تكون مستعدة للدخول في مفاوضات مباشرة مع الفلسطينيين للتوصل إلى اتفاق شامل، فيما تبدأ إسرائيل بتنفيذ بنود هذا المشروع المستند على خطة للانفصال عن الفلسطينيين، وإنهاء سيطرتها على الغالبية العظمى منهم في الضفة الغربية، من أجل تحصيل دعم دولي لهذا المشروع، وبضمنها دعم الدول العربية.

وأوضح المشروع أن إسرائيل لا تستطيع الاكتفاء بإبداء جاهزيتها للدخول في مفاوضات مباشرة مع الفلسطينيين، وإنما عليها أن تعرض محدداتها للاتفاق السياسي المطلوب مع الفلسطينيين، وفي حال وصلت المفاوضات إلى طريق مسدود، أو فشلت، تستطيع إسرائيل أن تواصل هذا المشروع، وتنفيذه على الأرض، وصياغة واقع سياسي وأمني ومدني مستقر من خلاله، وطوال فترة طويلة من الزمن.

لعل ما يطرحه المخطط الحالي يتعارض مع السياسة الإسرائيلية الرسمية السائدة اليوم، التي لا ترى ضرورة أن يكون إنهاء الصراع مع الفلسطينيين مستنداً إلى فرضية حل الدولتين، في ظل أن الممارسات الميدانية والسلوكيات السياسية والأداء الدبلوماسي للحكومة الإسرائيلية منذ أربع سنوات، يتعامل ضمن صيغة طي صفحة حل الدولتين.

"يهرب" الإسرائيليون من حل الدولتين، الذي يطرحه هذا المخطط، ويوجد عليه إجماع دولي، بطرح صيغ أو فرضيات أخرى، مثل:

١- الحكم الذاتي الموسّع في الضفة الغربية.

٢- العودة إلى نموذج روابط القرى الذي حاولت تطبيقه إسرائيل في سبعينات القرن الماضي.

٣- الوصول إلى فرضية الكونفيدرالية مع الأردن التي جرى حولها كلام كثير.

السلام الاقتصادي

يذكر المخطط أن إسرائيل تعمل كل ما بوسعها لاستكمال مشروع الجدار الفاصل في الضفة الغربية الذي يحدد معالم الانفصال النهائي عن الفلسطينيين، ويحمي مصالحها الأمنية والجغرافية في المستقبل، بجانب إعلانها عن تجميد البناء الاستيطاني في المناطق الفلسطينية العميقة شرق الجدار الفاصل.

كما ستحدد إسرائيل أن ٢٠% من أراضي الضفة الغربية هي مناطق أمنية ضرورية، معظمها في غور الأردن، بما في ذلك طرق ومفترقات طرق استراتيجية يجب أن تبقى تحت سيطرتها لفترة من الزمن، إلى أن يتم التوصل إلى اتفاق سياسي مع الفلسطينيين يتضمن إجراءات أمنية كافية لإسرائيل، ويقام خلالها كيان فلسطيني مسؤول.

يتحدث المشروع عن أن إسرائيل لديها مصلحة في إقامة سلطة فلسطينية فعالة مستقرة، تتعاون معها للتوصل إلى حل سياسي، لذلك يجب أن تقوم إسرائيل بجملة من الخطوات القادمة لتقوية هذه السلطة، ومن أهمها:

١- نقل صلاحيات أمنية للسلطة الفلسطينية في المناطق "ب" بالضفة الغربية، تشبه الصلاحيات القائمة في المناطق "أ"، بحيث ينشأ كيان فلسطيني في المناطق "أ+ب"، يكون الأرضية المستقبلية للدولة الفلسطينية، وتتحول هذه الدولة إلى حدود مؤقتة، مع أن هذه المناطق تقترب مساحتها من ٤٠% من أراضي الضفة الغربية، يسكن فيها أكثر من ٩٨% من السكان الفلسطينيين.

٢- تستقطع إسرائيل ٢٥% من مساحة الضفة الغربية، خاصة من مناطق "ج"، بغرض تطوير البنى التحتية والمشاريع الاقتصادية لتطوير الاقتصاد الفلسطيني، وتتم الاستعانة بالمجتمع الدولي لإقامة مشاغل صناعية، وإنتاج الطاقة الخضراء، ومشاريع سياحية وهاي تك وبناء وحدات سكنية وغيرها.

ينوّه المشروع إلى أن المرحلة الأولى لا تتطلب من إسرائيل أن تنقل فوراً الصلاحيات الأمنية إلى السلطة الفلسطينية في هذه المناطق التطويرية، ولكن تبقى على الرف، ويتم نقلها تدريجياً إلى السلطة الفلسطينية.

٣- يعتقد المشروع أنه من المهم أن يكون هناك تواصل جغرافي فلسطيني، من خلال شبكة مواصلات وطرق متراسة من شمال الضفة الغربية إلى جنوبها، من أجل تخفيف الاحتكاك اليومي بين الجيش الإسرائيلي والمستوطنين اليهود من جهة، مع السكان الفلسطينيين من جهة أخرى، وتتم إزالة الحواجز والعقبات التي من شأنها الحيلولة دون تطوير الاقتصاد الفلسطيني.

٤- إيجاد خطة اقتصادية هدفها على المدى القصير تحسين مستوى حياة الفلسطينيين، وعلى المدى البعيد تعزيز الاستقلال الاقتصادي الفلسطيني، تمهيداً لتحقيق الانفصال الاقتصادي عن إسرائيل في المستقبل، مما يتطلب إقامة جهاز ومنظومة دولية تشرف على ذلك.

يرى معدو الخطة الإسرائيلية أن هذه الخطوات من شأنها إقامة بنية تحتية للكيان الفلسطيني المستقل على جزء حيوي من أراضي الضفة الغربية، بما يصل نسبته ٦٥% من مساحتها الإجمالية، وفي ذات المرحلة تواصل

إسرائيل السيطرة على باقي مناطق "أ"، "ب"، وفي هذه المناطق يوجد ما نسبته ١٠% من النقاط الاستيطانية الحيوية لإسرائيل التي تبقى تحت سيطرتها في أي اتفاق مستقبلي مع الفلسطينيين. إن القراءة الموضوعية للبنود أعلاه تشير ضمناً إلى الهوية السياسية والأيدولوجية لواضعي هذا المشروع، وغالبيتهم من جنرالات الجيش الإسرائيلي وأجهزة المخابرات وسفراء ودبلوماسيين، ولعلمهم تقريباً يقفون في مواجهة الخط اليميني المتطرف الذي يوجه الحكومة الإسرائيلية الحالية. ومع ذلك، فإن هذا المشروع الذي عمل المعهد على ترويجه لدى السفارات الأجنبية في إسرائيل يقدم وجهة النظر الإسرائيلية في عمومها، بعيداً عن الخلافات الحزبية هنا وهناك.

ومن المهم التنويه إلى أن إسرائيل، بحسب المشروع، ستلجأ للحصول على اعتراف دولي من خطواتها هذه، وتطلب مقابلها ضمانات دولية في حالة فشل المسار السياسي والمفاوضات المباشرة، أو القيام بخطوات أحادية الجانب. كما ستطلب إسرائيل تجديد الالتزامات الأميركية الواردة في كتاب الرئيس الأسبق، جورج بوش الابن، إلى رئيس الحكومة الراحل، آرل شارون، في ٢٠٠٤، وتقضي بإقامة منظومة دولية لتطوير الاقتصاد الفلسطيني، ومنع الفساد، وامتناع السلطة الفلسطينية عن ممارسة الأعمال المعادية، والاعتراف بالترتيبات الأمنية لإسرائيل.

ملاحظات على المشروع

اللافت أن المشروع الإسرائيلي الموسع لم يتضمن الحديث عن حل مشاكل قطاع غزة فهو ليس جزءاً منه، فالقطاع ليس مرتبطاً بمخطط الضفة الغربية من أي وجه. والحديث عن غزة اقتصر على ضرورة وجود إشراف دولي لتحسين الوضع الإنساني فيها، ووقف الأزمة القائمة هناك، وإعادة إعمارها مقابل إقامة منظومة دولية تراقب وقف تعاظم قوة حماس العسكرية، وذلك بغض النظر عما يحصل في الضفة الغربية.

وهذا المشروع "المخطط" يسعى لإيجاد بدائل سياسية أمام إسرائيل بعيداً عن شعارات "كل شيء أو لا شيء"، من خلال إقامة دولة فلسطينية بحدود مؤقتة، وإحداث تغيير في شكل الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي من صراع تحرر وطني إلى نزاع بين دولتين، وإدارة مفاوضات مباشرة لتحقيق حل سياسي بينهما، وفي حالة غياب التعاون الإسرائيلي الفلسطيني، يتم العمل على تحقيق خطوات الانفصال بصورة مستقلة، بما يتناسب مع مصالح إسرائيل الأمنية. ومن خلال دراسة كل البدائل السياسية الأخرى، فإن هذا المشروع يبدو الأكثر واقعية، لأنه يقضي بـ:

- ١- الحفاظ على مصالح إسرائيل الأمنية والاستيطانية.
- ٢- توفير تجنيد ودعم دولي وإقليمي لإنجاح المشروع.
- ٣- لا يشمل المشروع إخلاء مستوطنات في المستقبل القريب.
- ٤- توفير هامش مناورة سياسي لإسرائيل، وتحسين واقعها القائم.
- ٥- استيعاب المخاطر المحيطة بإسرائيل، والتخلص من صيغة الأمر الواقع.
- ٦- الحيلولة دون نجاح صيغة الدولة الواحدة، مع توفر القدرة على الانفصال مع الفلسطينيين.

لعل ما يدعو للاعتقاد بأن هذا المشروع قد يحظى بالاعتبار في إسرائيل، أن معظم من عمل على إعدادهم لديهم خبرات طويلة في قضايا الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، وشارك بعضهم فعلياً في جولات مفاوضات مكثفة مع الفلسطينيين خلال العقود الأخيرة لاسيما الجنرالات التالون: عاموس يدلين، وشلومو بروم، وآساف أوريون، وفانينا باروخ-شريبط، وغلعاد شير، وأودي ديكل، والسفير عوديد عيران، وكوبي ميخائيل، وعنات كورتس، وتسيفي يسرائيلي، والبروفيسور عيران ياشيف، وآخرون.

كما أن المشروع يحاكي توجهات قطاع عريض من الخارطة الحزبية الإسرائيلية، ولعل بعض بنوده تتفق مع صفقة القرن الأميركية، رغم أنها تصطدم بالتوجهات اليمينية الحاكمة في إسرائيل. ولكن تبقى فرصة تسويق هذا المشروع أكثر أهمية في الداخل الإسرائيلي، المنزاح يميناً في الآونة الأخيرة، من تسويقه وقبوله فلسطينياً وإقليمياً ودولياً.

مع العلم بأن هذا المخطط تحدث في أجزاء واسعة منه حول التعاون الأمني والاقتصادي مع الدول العربية التي وصفها بـ"البراغماتية"، لإنجاحه، وهو ما يتزامن مع حالة التطبيع السائدة في الآونة الأخيرة بين إسرائيل وعدد من العواصم العربية، بصورة لافتة.

خاتمة

الجهود الإسرائيلية الواضح الذي بذله معدو هذا المشروع يحمل دلالتين مهمتين: أولاً: أن الساحة السياسية الإسرائيلية تشعر بحالة من الجمود الكامل في مستقبل العلاقة مع الفلسطينيين، وعدم وجود رغبة جادة عند الحكومة الحالية بكسر هذا الجمود، بما يعكس استفادتها منه، وبالتالي عدم وجود ترحيب رسمي من قبلها بمثل هذه المشاريع الداعية لكسر هذا الجمود.

ثانياً: لا يُخفي القائمون على هذا المشروع هويتهم السياسية وأيديولوجيتهم الحزبية التي لا تتفق مع اليمين الحاكم اليوم، فـ"يادلين" المشرف العام على المشروع، ترشح في الانتخابات البرلمانية الأخيرة، ٢٠١٥، على قائمة حزب العمل، وكان سيحصل على حقيبة وزارة الدفاع، وكذلك باقي القائمين على المشروع من المدرسة الإسرائيلية الداعية لإيجاد حل سياسي مع الفلسطينيين؛ مما يرجح أن يكون مثل هذا المشروع البرنامج السياسي للمعسكر السياسي المناوئ لليمين الحاكم.

معلومات الكتاب

عنوان الكتاب: مخطط استراتيجي للساحة الإسرائيلية الفلسطينية

المؤلفون: عاموس يادلين، أودي ديكل، كيم لافيا

صفحات الكتاب: ١٢٥ صفحة

دار النشر: معهد أبحاث الأمن القومي-تل أبيب

سنة الصدور: نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٨

لغة الكتاب: العبرية

المسيحيون الصهاينة هم جنود المشاة السياسيون لإسرائيل في الولايات المتحدة

مارك حبيب(*) - (ذا أراب ويكلي) - ٢٥/١١/٢٠١٨

يرتبط لاهوت المسيحية الصهيونية بالكتاب المقدس بخيط رفيع. ويدعي أتباع هذا المذهب بأن المسيح سيعود إلى الأرض فقط عندما يكون كل يهود العالم متجمعين في إسرائيل، وإنما سيعتبر على اليهود عندئذ أن يتحولوا إلى اعتناق المسيحية. وينظر هؤلاء المسيحيون الصهاينة إلى الإسلام كدين معادٍ، وإلى جميع العرب -مسيحيين أو مسلمين- على أنهم عوائق تقف أمام عودة اليهود إلى وطنهم. والعنف مقبول في عرف أتباع هذا المذهب إذا تم ارتكابه باسم النبوة الإنجيلية. وفي واقع الأمر، يرى هؤلاء أن نشوب معركة نهاية العالم في الشرق الأوسط يجب أن تكون محلاً للتوق لأن الله سيتدخل فيها نيابة عن إسرائيل.

* * *

يُعتقد على نطاق واسع بأن منظمات مثل لجنة الشؤون العامة الأميركية الإسرائيلية (أيباك) واللجنة اليهودية الأميركية (إيه. جيه. سي)، إلى جانب بعض الأشخاص الأثرياء مثل قطب الكازينوهات شيلدون أدلسون، هي القوى التي تقف وراء الدعم الأميركي الثابت لإسرائيل.

تملك هذه الجماعات والأفراد بالفعل تأثيراً هائلاً على صانعي السياسة الأميركيين وتتمتع بصلات قوية معهم: يجذب المؤتمر السنوي لمنظمة "أيباك" المئات من أعضاء الكونغرس وكبار المسؤولين من كلا الحزبين، كما تبرع أدلسون بعشرات الملايين من الدولارات لتمويل الحملات الانتخابية لكل من ميت رومني ودونالد ترامب مكافأة لهما على مواقفهما المؤيدة لإسرائيل.

كما يهيمن المفكرون والباحثون المتعاطفون مع إسرائيل على العديد من المؤسسات الفكرية الأكثر نفوذاً في واشنطن -معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى؛ ومعهد بروكينغز؛ ومعهد ذا أميركان إنتربرايز.

على الرغم من ذلك، وعلى مدى عقود عدة، كان الشريان الأهم لدعم إسرائيل في الولايات المتحدة مستمداً من المنظمات المسيحية الصهيونية. وفي حين قدمت "أيباك" وغيرها من المنظمات التي توصف بأنها راسخة ملايين الدولارات في إطار مساهماتها في الحملات الانتخابية لصالح السياسيين المواليين لإسرائيل في الولايات المتحدة، فقد قدم المسيحيون الصهاينة شيئاً أكثر أهمية: عشرات الملايين من الأصوات.

يُعرف ستيفن سايزر، الوزير الأنجليكاني ومؤلف كتاب "جنود صهيون المسيحيون؟" المسيحيين الصهاينة بأنهم أولئك "الذين يعتقدون بأن مسؤوليتهم الإنجيلية هي دعم دولة إسرائيل". وقد تحدث سايزر مؤخراً في مركز فلسطين، وهو معهد أبحاث صغير في واشنطن.

تكشف نظرة خاطفة على موقع "فيسبوك" عن الكثير: على سبيل المثال، يحظى موقع منظمة "أيباك" في فيسبوك بنحو ١٦٩,٠٠٠ صديق، في حين أن لدى موقع منظمة "مسيحيون متحدون من أجل إسرائيل"، وهو واحد فقط من مجموعات كثيرة تحمل أفكاراً ونظرات مشابهة، ١,٧ مليون صديق.

يرتبط لاهوت المسيحية الصهيونية بالكتاب المقدس بخيط رفيع. ويدّعي أتباع هذا المذهب بأن المسيح سيعود إلى الأرض فقط عندما يكون كل يهود العالم متجمعين في إسرائيل، وإنما سترتب على اليهود عندئذ أن يتحولوا إلى اعتناق المسيحية. وينظر هؤلاء المسيحيون الصهاينة إلى الإسلام كدين معادٍ، وإلى جميع العرب -مسيحيين أو مسلمين- على أنهم عوائق تقف أمام عودة اليهود إلى وطنهم. والعنف مقبول في عرف أتباع هذا المذهب إذا تم ارتكابه باسم النبوة الإنجيلية. وفي واقع الأمر، يرى هؤلاء أن نشوب معركة نهاية العالم في الشرق الأوسط يجب أن تكون محلاً للتوق لأن الله سيتدخل فيها نيابة عن إسرائيل.

وقال سايزر إنها في أكثر أشكالها تطرفاً، "تروج المسيحية الصهيونية لنظرة عالمية يتم فيها تحويل الرسالة المسيحية إلى أيديولوجية للإمبراطورية، والاستعمار والعسكرة".

كان رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق، مناحيم بيغن، هو أول من رأى الفوائد المحتملة التي يمكن أن تقدمها هذه الحركة لإسرائيل، على الرغم من لاهوتها المتمركز حول المسيح. وفي أول زيارة له إلى الولايات المتحدة بعد توليه رئاسة الوزراء في العام ١٩٧٧، التقى بيغن بالقس جيرى فالويل، القائد المسيحي الإنجيلي الأبرز في الولايات المتحدة في ذلك الوقت والصهيوني المفعّو. ومن خلال فالويل، حصل بيغن على وصول إلى رونالد ريغان، الذي سيفوز بالرئاسة لاحقاً في العام ١٩٨٠.

لأن المسيحيين الإنجيليين محافظين حول قضايا مثل الإجهاض وحقوق المثليين والنسوية، فإنهم يميلون إلى إلى التحالف مع الحزب الجمهوري أكثر مما يميلون إلى الديمقراطيين. (كان الاستثناء الوحيد هو جيمي كارتر، الذي كان هو نفسه مسيحياً "مولوداً من جديد"). وقد أسهمت هذه الحقيقة في الانقسام المتزايد حول إسرائيل بين الجمهوريين والديمقراطيين، مع تبني المزيد من الديمقراطيين مواقف صارمة عندما يتعلق الأمر بالسياسات الإسرائيلية.

ثمة فجوة آخذة في الاتساع بين التأييد المطلق الذي يقدمه المسيحيون الصهاينة لإسرائيل وبين الرؤى الأكثر دقة التي يحملها اليهود الأميركيون أنفسهم. وقد أشار استطلاع أجراه شبلي تلحمي من جامعة ماريلاند في العام ٢٠١٥ إلى أن ٦٤ % من المستجيبين من المسيحيين الإنجيليين قالوا إن موقف رجل السياسة الأميركي من إسرائيل مهم "كثيراً". فيما أشار استطلاع أجرته اللجنة اليهودية الأميركية (إيه. جيه. سي) في العام ٢٠١٨ حول آراء اليهود الأميركيين إلى أن ٤١ % قالوا إنهم "يوافقون بقوة" على أن "الاهتمام بإسرائيل هو جزء مهم من هويتي اليهودية".

كما أفاد استطلاع اللجنة اليهودية الأميركية أن ٤٦ % من اليهود الأميركيين أعربوا عن تأييدهم لقرار الرئيس الأميركي دونالد ترامب نقل السفارة الأميركية في إسرائيل إلى القدس. وفي المقابل، كان الدافع السياسي الرئيسي وراء قرار ترامب نقل السفارة هو مجموعة مسيحية صهيونية، "السفارة المسيحية الدولية"، التي تحتوي صفحتها على فيسبوك على ضعف عدد أصدقاء "آيباك"، والتي يحتل مكتبها في القدس المنزل السابق لعائلة المفكر الفلسطيني-الأميركي الراحل إدوارد سعيد.

بعد أن أعلن ترامب عن خطوة نقل السفارة، وصف جبيري فالويل الابن، الذي تولى قيادة كنيسة والده الراحل، وصف ترامب بأنه رئيس "حلم الإنجيليين"، (الذي) يعيد لم شمل إسرائيل وأميركا. وفي حين أن ترامب يجعلهم سعداء، فإن نائب الرئيس الأميركي، مايك بينس، هو المؤمن الحقيقي في الإدارة، وهو صهيوني مسيحي متدين، والذي يقف على بعد دقة قلب فقط من تولي الرئاسة.

تعتنق الطوائف المسيحية الرئيسية، بما في ذلك الكنيسة الكاثوليكية الرومانية والكنائس البروتستانتية التقليدية، وجهات نظر أكثر توازناً تجاه الشرق الأوسط. وتمثل منظمة "كنائس من أجل السلام في الشرق الأوسط"، وهي مجموعة ناشطة في واشنطن، العديد من الكنائس السائدة، وتمارس الضغط بنشاط على الكونغرس الأميركي. ومع ذلك، هناك شيء واحد لا تجلبه هذه الكنائس إلى الطاولة: أصوات النخبين.

سوف تظل المسيحية الصهيونية قوة فعالة في السياسة الأميركية في المستقبل المنظور، كما يقول سايزر، الذي يضيف: "اللوبي (المسيحي) الصهيوني أكثر ديمومة من رؤساء الولايات المتحدة".

وعرض سايزر بارقة أمل واحدة: تشير الدراسات إلى أن الأميركيين الأصغر سناً من الذين نشؤوا في عائلات إنجيلية أصبحوا الآن أكثر تشككاً إزاء الأجندة المسيحية الصهيونية. ويعزو سايزر الفضل في ذلك إلى وسائل الإعلام الاجتماعية ووفرة المعلومات المتاحة للأجيال الأصغر سناً؛ وبذلك، لم تعد كلمات قساوستهم هي الأصوات الوحيدة التي يسمعونها.

*محرر الشرق والغرب في صحيفة "ذا أراب ويكلي"، وأستاذ مساعد للسياسة العالمية والأمن في جامعة جورج تاون في واشنطن.

*نشر هذا المقال تحت عنوان: Christian Zionists are Israel's political foot soldiers in US

حزب الله ومعركة الوعي مع إسرائيل

إيال زيسر . إسرائيل هيوم . ٢٠١٨/١٢/١١

تدمير أنفاق حزب الله الإرهابية الذى بدأته إسرائيل فى الأسبوع الماضى، هو دليل إضافى على التفوق التكنولوجى والاستخباراتى للجيش الإسرائيلى الذى لا يخفى عن أنظاره أى شيء يجرى فى لبنان. وما حدث هو أيضا ضربة تلقاها حزب الله، ليس فقط لأنه فوجئ وأُخرج، بل أيضا، وبالأساس، لأن الأنفاق كان من المفروض أن تكون «سلاح يوم القيامة»، وبواسطته كان الحزب ينوى تحقيق الحسم فى المعركة.

كما فى الماضى، الانتصار فى الجولة المقبلة سيكون قبل كل شيء انتصارا فى مجال الوعي، من ينجح فى تقديم صورة انتصار وتقويض معنويات الطرف الثانى، يتوّج كمنتصر وينجح فى فرض وقف إطلاق النار بشروط مريحة بالنسبة إليه. أمل حزب الله بأن تشكل السيطرة المفاجئة من خلال الأنفاق على موقع عسكرى أو مستوطنة، ورقة رابحة. ولقد حرمت إسرائيل الحزب هذه الورقة.

ولأن المواجهة فى جزئها الأكبر هى تحديدا على الوعي، من المؤسف أن نكتشف أنه فى هذا المجال، على خلاف مطلق مع المجال التكنولوجى والاستخباراتى، لم تلعب إسرائيل اللعبة بصورة جيدة. وبدلا من إظهار قوة وإصرار وإطلاق تهديدات فى اتجاه حزب الله الذى انتهك سيادتها بصلف، اختارت إسرائيل تعظيم صورتها فى نظر الجمهور الإسرائيلى كمهددة وخائفة، وبذلك كانت ألعبوبة فى يد حزب الله. وبيا للأسف.

تجرى العملية الهندسية التى يقوم بها الجيش كلها داخل الأراضى التابعة للسيادة الإسرائيلية. ليس المطلوب أن تكون خبيرا كى تقدّر أن حزب الله فى مثل هذه الظروف سيمتنع عن القيام بأى رد، وسيحرص على عدم تجاوز خط الحدود، كما حرص على ذلك منذ حرب لبنان الثانية. مع ذلك، التقارير المنشورة فى وسائل الإعلام أشاعت خوفا ورعبا من رد محتمل من حزب الله، وزرعت فى الجمهور خوفا من حرب على الأبواب. وبذلك، بدلا من أن يشعر الحزب بأنه مهتد لأنه انتهك سيادة إسرائيل، تحولت هذه الأخيرة إلى موقع دفاعى.

من أثبت قدراته هو تحديدا الجيش الإسرائيلى، بينما ظهر حزب الله كتنظيم «مخترق» ومكتشف وفى الأساس مهتد ومرتدع. وبدلا من أن يلحق الحزب جراحه، أعطيناه نقاط تفوق فى الصراع على الوعي.

فى الحقيقة، حزب الله هو عدو يمكن أن يكون هجومه على إسرائيل مؤلما ويجب التعامل معه بجدية. وليس عبثا أن حزب الله هو المرتدع والخائف من إسرائيل، وزعيمه حسن نصر الله لا يتجرأ على الظهور علنا منذ أكثر من عشر سنوات.

فى إمكان الحزب أن يحاول إدخال عشرات من عناصره إلى أرض إسرائيل، وحتى السيطرة على مستوطنة أو عدد من المنازل؛ وهو قادر على إبطار إسرائيل بالصواريخ. لكن إسرائيل، إذا أرادت وكانت حازمة بالدرجة الكافية، قادرة على احتلال لبنان كله وألا تبقى فيه حجرا على حجر. كل من فى لبنان يعرف ذلك؛ من هنا الخوف فى لبنان، وأيضا داخل تنظيم حزب الله، من حرب إضافية، خوف لا يعرفه كثيرون فى إسرائيل.

هذ الأمر مهم، لأن التحدى فى مواجهة حزب الله لا يزال أمامنا. منذ وقت ليس بعيدا كشف رئيس الحكومة نتنياهو أن حزب الله يريد أن يقيم فى وسط بيروت مصانع لتطوير دقة الصواريخ التى لديه. وأوضح أن بدء العمل فى هذه المصانع بالنسبة إلى إسرائيل هو خط أحمر لا يمكن تجاوزه. لكن فى حالة كهذه عمليات خرق وحفر فى أرض إسرائيل ليست كافية، ومن الواضح أننا سنكون بحاجة إلى عملية عسكرية يمكن أن تجر المنطقة إلى جولة عنف لم نشهد مثلها منذ صيف ٢٠٠٦.

قبل جولة عنف كهذه - على أمل بأن يرتدع حزب الله وألا تكون هناك حاجة إليها - نحن بحاجة إلى حصانة جماهيرية، وفى الأساس إلى رأى عام واعٍ وبقظ، وليس إلى رأى عام يعيش خوفا دائما. هذا هو السر الذى سيؤدى إلى الحسم وتقصير أمد المواجهة المقبلة. فى اللحظة التى يقتنع فيها حزب الله أن جهوده لترهيب الرأى العام فى إسرائيل كى يضغط على الحكومة لتتنازل، لم تفلح، يتحقق الحسم.

ماذا سيحدث إذا انهارت مصر أو السعودية؟

ماركو كارنيلوس . ميدل إيست آي . ٢٠١٨/١٢/٥

هناك كوابيس تحوم حول الشرق الأوسط، ويخاطران بالتحول إلى واقع مدمر. واحد ينطوي على المملكة العربية السعودية، والآخر، ومصر.

يواجه كل منهما الانهيار المحتمل بسبب مزيج من التدخل الأجنبي، والتناقضات الداخلية، والأهم من كل ذلك، سياسات الحكومات العمياء. على الرغم من أن كلا البلدين يستفيدان من "قاعدة غولدمان ساكس" - أي أنها تعتبر أكبر من أن تفشل - لا يمكن استبعاد خطر انفجارها، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى عواقب لا يمكن تقديرها وتؤدي إلى زعزعة الاستقرار.

مع أرقامها الهائلة، إلى جانب أهميتها الدينية والثقافية، تظل مصر قلباً نابضاً للعالم العربي. ويتم تعزيز موقعها الاستراتيجي من خلال قناة السويس، وهي مركز حاسم للتجارة البحرية بين آسيا وأوروبا، ويعملها كضامن للسلام النسبي مع إسرائيل بعد سلسلة من الحروب العربية الإسرائيلية.

تعتبر المملكة العربية السعودية من أكبر منتجي ومالكي الاحتياطيات النفطية، فضلاً عن كونها البلد الأكثر أهمية من حيث القدرة الاحتياطية، وهو أمر حاسم لإدارة الاضطرابات في أسواق الطاقة. وتمثل شريان الحياة المالية للعديد من البلدان في المنطقة وخارجها، وتحافظ على الوصاية على الموقعين المقدسين في مكة والمدينة.

قمع وحشي

إن الشركات الأمريكية والأوروبية والعربية، إلى جانب إسرائيل، تراقب عن كثب الأوضاع في هذين البلدين. مصر تواجه حريقين في حياها المباشر - ليبيا وغازة - وواحدة على أرضها في شبه جزيرة سيناء. آخر هو الفقس من الرماد: القمع الوحشي الداخلي ضد جماعة الإخوان المسلمين وقوى المعارضة الأخرى.

قبل بضع سنوات، كانت مصر هي الشاغل الأكبر، خاصة بعد التجربة الصادمة لحكم الإخوان المسلمين خلال فترة ولاية محمد مرسي القصيرة. وفي الآونة الأخيرة، تحول الاهتمام إلى المملكة العربية السعودية بسبب الحرب في اليمن، والنزاع على السلطة الذي يمس العائلة الحاكمة، والقرارات الطائشة من جانب القيادة السعودية، التي قادت المراقبين إلى التشكيك في استدامة البلد.

قد يؤدي الانهيار الاقتصادي والسياسي المحتمل للمملكة العربية السعودية إلى وضع أسوأ بكثير من الوضع الذي نشأ في ليبيا بعد عام ٢٠١١.

في الآونة الأخيرة، شارك ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان في رحلات دولية للسيطرة على الأضرار في بعض العواصم العربية وشمل العديد من عمليات التصوير الفوتوغرافي والتبادلات السمحة في قمة مجموعة العشرين في بوبنس آيرس. وقد أدى غيابه المطول عن المملكة إلى الانطباع بالثقة والسيطرة المستمرة على السلطة.

ومع ذلك، فقد نتج عن العديد من المشاكل التي تواجه الرياض والقاهرة، في جزء كبير منها، أخطاء فادحة ذاتياً. أدت حكومة الإخوان المسلمين في مصر، التي استمرت أقل من عام حتى انقلاب ٢٠١٣، إلى اندلاع احتجاجات شعبية أدت فجأة إلى نهايتها ؛ وهكذا، هل كان من الضروري حقاً لنظام سيبي أن يطلق موجة من القمع الوحشي الذي لم يفلت حتى من القوى السياسية العلمانية؟

سابقة خطيرة

بغض النظر عن أخطاء حكومة مرسى وحمايتها، سيكون من المضحك أن تتسبب إلى المدى القصير في مسؤولية السلطة عن الحكم الكارثي الذي أثر على مصر منذ عقود. لقد شكل انقلاب عام ٢٠١٣ سابقة خطيرة، يمكن للإخوان المسلمين من خلالها استخلاص دروس مهمة ومقلقة للمستقبل.

في عام ٢٠١٢، حققت الحركة الإسلامية قوتها بشكل قانوني، من خلال الانتخابات التي أعقبت الثورة الشعبية في العام الماضي. تنافس في الساحة السياسية وريح من خلال عملية ديمقراطية. في المرة القادمة - إذا كان هناك واحد - يمكن للإخوان المسلمين أن يتصرفوا بشكل مختلف ويختارون حماية قوتهم بشكل استبدادي، أو ما هو أسوأ، التخلي عن العملية الديمقراطية والاستيلاء على السلطة بعنف.

وبالمثل، لم يكن لدى محمد بن سلمان أي سبب لإشراك بلاده بشكل لا يمكن إنكاره في صراع على الطراز الأفغاني في اليمن، ولا نهاية تلوح في الأفق. أصبحت الخسائر البشرية للحرب مصدر قلق بالنسبة إلى المؤيدين التقليديين للنظام الملكي السعودي، رغم أنه من المحزن أن هذا الوعي لم ينشأ إلا بسبب مقتل جمال خاشقجي. لو اختار ولي العهد السعودي التركيز أكثر على الإصلاحات الداخلية التي تصورها، والتي ولدت في البداية حماساً واسعاً، فمن المحتمل أن تكون إقامته في السلطة أفضل بكثير. تم تحديد تمرد الحوثيين في اليمن من قبل العوامل المحلية، وليس السائقين الخارجيين. ومن المحتمل أن يكون منحهم بعض الحقوق التي تم إهمالها لعقود من شأنه أن يفسد الصراع الدموي والكارثة الإنسانية.

الحرب في اليمن ليست مؤامرة إيرانية، وإنما هدية غير متوقعة إلى قيادة طهران. لقد أعطى التصعيد الخجول في الرياض في عام ٢٠١٥ لإيران فرصة أخرى لإحداث فوضى في بطن الجزيرة العربية الناعم. وتتنطبق اعتبارات مماثلة على فائدة المبادرات الأخرى، مثل الحصار السعودي على قطر واحتجاز المئات من رجال الأعمال والأسرة المالكة في العام الماضي.

وقفة للتفكير

إن تهدة التوترات بشكل عام، والامتناع عن عقلية الخاسر الذي يضايق قيادات الشرق الأوسط، يبدو أمراً ملحاً للغاية. ولسوء الحظ، يبدو أن الجهات الفاعلة الأجنبية والداخلية النشطة في المنطقة تميل إلى التراجع أكثر من إظهار ضبط النفس. ونأمل أن يدرك ولي العهد السعودي والرئيس المصري أن إطار عقولهم الخائق يأتي بنتائج عكسية.

وبالمثل، فإن التوقف للتفكير سيكون مفيداً للجمهورية الإسلامية. قد يكون بحث طهران عن الفوز في كل مكان غير حكيم. البلد وقيادته يخاطرون بالفرط في الثقة.

في السنوات الأخيرة، ألحقت الأزمات في دول مثل سوريا وليبيا أضرارًا بالغة بالمنطقة. حتى أوروبا لم تتج، حيث أن الملايين من اللاجئين يثيرون ثورة شعبية تهز القارة. إذا عانت ليبيا وسورية من عواقب مدمرة، من التشرذم إلى حرب أهلية شاملة، فإن ما يمكن أن يحدث نتيجة لانهيـار مصر أو السعودية هو شيء لا يمكن تصوره.

- ماركو كارنيلوس هو دبلوماسي إيطالي سابق. وقد تم تعيينه في الصومال وأستراليا والأمم المتحدة. وقد عمل في موظفي السياسة الخارجية لثلاثة رؤساء وزراء إيطاليين بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠١١. وفي الآونة الأخيرة، كان المبعوث الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط إلى سوريا من أجل الحكومة الإيطالية، وحتى نوفمبر ٢٠١٧، سفير إيطاليا في العراق.

مخاطر التراخي: هل تستطيع الولايات المتحدة الانعزال عن العالم؟

عرض: محمد محمود السيد - مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة . ٢٠١٨/١٢/١١

يُعتبر "أوتو فون بسمارك" أحد أبرع السياسيين في التاريخ الحديث، فهو من استطاع توحيد الولايات الألمانية وتأسيس دولة موحدة أو ما يُسمى "الرايخ الألماني الثاني". وكان "بسمارك" يؤمن بأن الإنسان لا يمكنه التحكم في مجريات الأمور والأحداث، ولكنه فقط يستطيع أن يطفو معها ويقودها.

هذا المبدأ هو جوهر أفكار "روبرت كاجان"، المفكر والسياسي الأمريكي، الذي خدم في وزارة الخارجية أثناء ولاية "رونالد ريجان" في أواسط وأواخر ثمانينيات القرن الماضي، وأحد أبرز المحافظين الجدد في السياسة الخارجية الأمريكية.

يؤمن "كاجان" بأن الهيمنة العسكرية الأمريكية، وليست القوة "الناعمة" أو "الذكية"، هي التي تدعم استمرار النظام العالمي الليبرالي تحت قيادتها. ويدرك أنه لا توجد حلول دائمة لمشاكل السياسة الخارجية، وكذلك لا يمكن تجاهل هذه المشاكل أو محاولة احتوائها، لأن القوة الأمريكية هي وحدها التي حافظت على السلام العالمي، وكبحت جماح قوى الشر.

وفي كتابه الجديد الذي صدر مؤخرًا بعنوان: "الغابة تنمو مُجددًا: أمريكا وعالمنا المهدد بالخطر"، يقدم "كاجان" تحليلًا تاريخيًا لضرورة العلاقات الدولية، وصولًا إلى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وتشكل النظام العالمي الليبرالي الذي رعته الولايات المتحدة. ثم يتحدث عن الاتجاهات الانعزالية في السياسة الخارجية الأمريكية التي تبناها الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب"، ومخاطر هذه السياسة على مستقبل النظام العالمي وأمنه.

نشأة النظام الليبرالي

من المؤكد أن النظام العالمي الليبرالي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية حاليًا لم يكن يومًا ظاهرة طبيعية أبدًا، ولم يمثل كذلك ذروة العمليات التطورية عبر آلاف السنين أو تحقيق حتمي للترغبات الإنسانية العالمية. ببساطة، لم تكن العقود السبعة الماضية العامرة بالتجارة الحرة والاعتداد بالمتزايد بالحقوق الفردية والتعاون السلمي بين الدول (وهي العناصر الأساسية للنظام الليبرالي)، سوى انحراف تاريخي كبير، لأنه حتى عام ١٩٤٥ كانت قصة البشرية -التي تعود إلى آلاف السنين- عبارة عن فصول طويلة من الحرب والطغيان والفقر، تخللتها لحظات عابرة من السلام والازدهار، وفترات نادرة جدًا من الديمقراطية، حتى بدا وكأنها أحداث عرضية في مجتمعاتنا الإنسانية.

يقول "كاجان" إن "عصرنا الخاص" -يقصد النظام العالمي الذي تقوده الولايات المتحدة- لم يفتقر إلى أهواله من إبادة جماعية واضطهاد وبربرية، ومع ذلك ووفقًا للمعايير التاريخية، يمكن القول إنه كان "الجنة النسبية"، لأنه بين عامي ١٥٠٠ و١٩٤٥، لم يكن يمر عام دون أن تكون هناك حرب بين الدول الكبرى في العالم وأوروبا، لكن منذ عام ١٩٤٥، لم يسجل التاريخ حالة حرب واحدة بين هذه القوى الكبرى.

المواجهة التاريخية الأكبر خلال هذه الفترة كانت هي الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، والتي انتهت بهدوء، في سابقة تاريخية نادرة الحدوث. وفي الوقت نفسه، انخفضت -بشكل كبير- معدلات الوفيات الناجمة عن الحروب الصغرى التي نشبت مؤخرًا.

فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية، تمتع العالم بفترة ازدهار لا مثيل لها. وعلى الرغم مما أصاب الاقتصاد العالمي خلال الأزمة المالية العالمية منتصف ٢٠٠٨، فإنه على مدار أكثر من سبعة عقود وصل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي إلى ٣,٥% تقريبًا في العام الواحد. ومنذ عام ١٩٤٥، خرج نحو أربعة مليارات شخص حول العالم من دائرة الفقر.

كما نما عدد الحكومات الديمقراطية في العالم من حوالي ١٢ حكومة عام ١٩٣٩ إلى أكثر من ١٠٠ حكومة في يومنا هذا. وتم كبح جماح قوة الدولة لصالح الفرد في أجزاء كثيرة من العالم، وأصبح هناك احترام واسع النطاق للحقوق الفردية. فضلًا عن تحجيم دوافع الشر لدى البشر بشكل أكثر فاعلية عن ذي قبل. ولكن يظل النظام العالمي الليبرالي هشًا وغير دائم، مثل حديقة تحاصرها قوى الطبيعة، وتهددها دائمًا أعشاب الغابات الضارة، وفقًا لوصف المؤلف.

كيف غيّرت الولايات المتحدة العالم؟

يشير "كاجان" أن من المفارقة أن أسوأ فظائع التاريخ سُجلت في حياة أجدادنا، فقبل ٧٥ عامًا فقط، كان هتلر يدمر أوروبا، وبسبب "ستالين" كان هناك ملايين يتضورون جوعًا بسبب معسكرات العمل الجماعي القسري، وكان الجنود اليابانيون يغتصبون ويقتلون في الصين، كما تم إعدام الملايين بشكل منهجي في غرف الغاز في أوروبا الشرقية والوسطى، وكانت الولايات المتحدة تستعد لإسقاط قنابل نووية على مدن اليابان.

ولكن بعد عقود قليلة من السلام والازدهار والديمقراطية النسبية، أصبح الكثيرون مقتنعين بأن الجنس البشري قد تغير بشكل أساسي، وأنه بعد آلاف السنين من الحرب والفقر والطغيان والعنصرية والوحشية الفردية والجماعية، بات البشر فجأة أقل عنفًا وأقل اهتمامًا بالحروب وأكثر انفتاحًا على السلام.

ويزعم مُنظرو العلاقات الدولية أن الآلية التاريخية التي كان العالم ينتقل بموجبها من نظام سياسي دولي إلى آخر (وهي الحروب بين القوى العظمى) قد اختفت إلى الأبد. ويزعم أساتذة القانون أن "طبيعة الصراع" بين الأمم تغيرت بشكل أساسي. وربما يعتقد عدد قليل من الناس اليوم أن الليبرالية كفكرة قد حققت نصرًا لا رجعة فيه بعد انهيار الشيوعية السوفيتية. وحتى في ظل الصعود الحالي المُطرد للسلطوية، ما زالوا يعتقدون أن "ماضينا المُظلم لا يمكن أن يتكرر ثانية"، وفقًا للمؤلف.

ولكن هناك فرضية بديلة (وهي الفرضية التي يتبناها كاجان)، وتقوم على أن العالم قد شهد خلال العقود السبعة الماضية تقدمًا مذهلاً، ليس فقط تقدمًا تكنولوجيًا ولكن تقدمًا بشريًا أيضًا. ومع ذلك، لم يكن هذا التقدم تنويجًا لأي شيء، فلم يكن نتاج التطور أو توسع معرفة الإنسان أو التقدم التكنولوجي أو انتشار التجارة أو تغير طبيعة البشر، ولكنه كان نتاج مجموعة فريدة من الظروف خلقتها التحولات التاريخية، ليتشكل نظام عالمي جديد، يقوده لاعب جديد على الساحة الدولية (المقصود هنا الولايات المتحدة الأمريكية)، بجغرافيا فريدة ومفيدة، وعدد كبير

من السكان المُنتَجين، وقوة اقتصادية وعسكرية غير مسبقة، وأيديولوجيا قومية تقوم على المبادئ الليبرالية للتنوير.

لقد فضل النظام العالمي الحالي -بشكل واضح- قيم الليبرالية والديمقراطية والرأسمالية، ليس فقط لأنهم على حق، فمن المفترض أنهم كانوا على حق في ثلاثينيات القرن العشرين حينما تم إقصاؤهم لصالح الفاشية والنازية، ولكن لأن أقوى دولة في العالم منذ عام ١٩٤٥ تتبنى هذه القيم. فبعد الحرب العالمية الثانية، وبسبب قوة الولايات المتحدة التي لا تُضاهى، تمتعت هذه المبادئ التنويرية فجأة بقوة دفع لم تكن تمتلكها من قبل، وهو الأمر الذي ساهم في تقدم البشرية. لذا، يمكن القول إن إنشاء النظام الليبرالي كان بمثابة تحدٍّ ضد التاريخ والطبيعة البشرية.

غابة "السلطوية" تنمو من جديد

يرى "كاجان" أن "هناك علامات في كل مكان حولنا بأن الغابة تنمو من جديد، وأن أعشابها الضارة تزحف نحو بستان الليبرالية الذي رعته الولايات المتحدة على مدار العقود السابقة". فالأنظمة السلطوية لا تتمتع بالحياة فقط، ولكنها تزدهر أيضًا. فهناك ديكتاتور روسي وديكتاتوريون أوروبيون يتباهون بكونهم غير ليبراليين، وهناك زعيم صيني يتصور أن أمته هي نموذج للعالم.

وبينما اعتقد العلماء أن الجغرافيا الاقتصادية قد حلت بشكل واضح محل الجغرافيا السياسية، نرى اليوم أن العالم يعود مُجددًا إلى الجغرافيا السياسية، مثلما حدث في أواخر القرنين التاسع عشر والعشرين. فعادت فكرة "العدوان الإقليمي" إلى أوروبا وآسيا، بعد أن تصور أنه أصبح مفهوم تاريخي. وبالمثل عاد للظهور مرة أخرى مفهوم "الدولة القومية".

وفي الوقت نفسه، فإن هناك أزمة ثقة عميقة وممتدة تضرب العالم الديمقراطي، بما في ذلك مهد الديمقراطية الحديثة. فالمؤسسات الدولية الليبرالية -مثل الاتحاد الأوروبي- التي كانت تُعتبر في الماضي طليعة مستقبل ما بعد الحداثة، تتعرض الآن للهجوم من الخارج والداخل. وفي الولايات المتحدة، عادت القوى العنصرية إلى الظهور من جديد لإعادة تشكيل السياسة والمجتمع. وتمكنت حركة مكافحة التنوير من ضرب موسكو وبودابست وبكين وطهران وأجزاء من أوروبا الغربية، حتى وصلت إلى الأمة التي أنقذت الليبرالية قبل ٧٥ عامًا.

مخاطر سياسة "أمريكا أولاً"

ينتقد "كاجان" بشدة المجتمع والساسة الأمريكيين الذي لا يدركون عمق أزمة النظام الليبرالي، وبالطبع لم يقوموا بالاستجابة المناسبة، بل على العكس ما زال بعضهم يتمسك بالافتراضات القديمة المتفائلة، فما زالوا يعتقدون أن الصين يجب أن تفتح نظامها السياسي في نهاية المطاف (وذلك بغض النظر عن الخطوات الحازمة للبيكين في الاتجاه المعاكس)، وأن روسيا لا تستطيع أن تستمر في مسارها السياسي والجيوستراتيجي الحالي دون أن تتهار اقتصاديًا (على الرغم من وجود عقدين من الأدلة على عكس ذلك)، وأن القيم الليبرالية في أوروبا مغروسة بعمق بحيث لا يمكن اقتلاعها أبدًا.

ليس هذا فحسب، فهناك من بات يُشكك بعمق في مدى قوة ورصانة النظام الليبرالي، بل وحتى جدواه. ويُصرّ "الواقعيون" على أن الأمريكيين يجب أن يتعلّموا قبول العالم كما هو، وليس كما يريدون أن يكون. وهم يرون أن سياسات الولايات المتحدة على مدار ربع قرن من الزمان كانت تتسم بالفشل والحمافة، ويشمل ذلك الحروب في العراق وأفغانستان وتدخلات العسكرية الإنسانية في التسعينيات وتوسيع حلف الناتو وجهود دعم الديمقراطية في أماكن مختلفة من العالم.

فهؤلاء الواقعيون يطالبون بسياسة جديدة لـ"ضبط النفس"، لأن السياسات الأمريكية الداعمة لنظام عالمي ليبرالي -من وجهة نظرهم- لم تقم بإرهاق واستنزاف الأمريكيين فحسب، لكنها لم تكن مفيدة لهم أو للآخرين. ففي عام ٢٠١١، وخلال إعلان "باراك أوباما" عن تخفيض عدد القوات الأمريكية في أفغانستان، قال إنه "حان الوقت للتركيز على بناء الأمة هنا في الوطن". وبعد خمسة أعوام، ردّد "دونالد ترامب" هذه المشاعر وقال للناخبين إن النظام الليبرالي كان سيئاً وحان الوقت لوضع "أمريكا أولاً". وعلى الرغم من أن اسم "ترامب" نادراً ما يظهر في كتاب "كاجان"، إلا أن الكتاب بأكمله يحمل انتقاداً لاذعاً لمنهج "ترامب" المدمر للدبلوماسية.

وتشير استطلاعات الرأي إلى أن الأمريكيين يتفقون في الغالب مع هذه الآراء (الواقعية). ففي عام ٢٠١٦، اعتقد ٥٧% من الأمريكيين الذين شملهم الاستطلاع أن الولايات المتحدة يجب أن "تلتفت لشأنها الداخلي" وتترك بقية العالم يُدير أزماته بنفسه. وكانت هذه النسبة تقتصر على ٣٠% فقط قبل عقد ونصف. وعندما اختار الأمريكيون "ترامب"، اعتقد ٤١% أن الولايات المتحدة "تفعل الكثير" في العالم، و ٢٧% فقط يعتقدون أنها لا تفعل ما يكفي.

ويرى "كاجان" أن هذا التوجه الانعزالي لم يبدأ مع "ترامب" أو "أوباما"، بل يعود إلى ذلك السباق الرئاسي الذي تنافس خلاله "جورج دبليو بوش" و"آل جور" عام ٢٠٠٠، حينما وعد المرشحون بوضع تعريف أضيق للمصالح الأمريكية وتقليص مشاركتها في الخارج. وقد نشأ هذا الاتجاه قبل حربي العراق وأفغانستان، واستمر رغم أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وتعاضم التهديد المستمر لـ"الإرهاب الراديكالي"، وكذلك التهديدات الآتية من كوريا الشمالية وإيران والصين وروسيا.

وهنا تظهر مجموعة من الأسئلة التي يلح الأمريكيون في طرحها: لماذا يجب أن تكون دولتهم منخرطة بشكل عميق في بقية العالم؟ ولماذا يتعين عليهم إنفاق الأرواح والأموال في مثل هذه الأماكن التي تبدو ميئوساً منها؟ ولماذا لا يستطيع الحلفاء الأغنياء مثل ألمانيا واليابان وكوريا الجنوبية الاهتمام بأنفسهم؟ ولماذا يجب على الولايات المتحدة أن تخاطر بالحروب على أمور تبدو بعيدة عن المصالح الاقتصادية والأمنية المباشرة لها؟ يؤكد "كاجان" أن هذه الأسئلة تمتلك قدرًا من الوجاهة، ولا يمكن أن نصف أصحابها بـ"الانعزاليين"، لأنهم لا يريدون أن تقطع الولايات المتحدة كافة علاقاتها مع العالم الخارجي، ولكنهم يريدونها أن تعمل كدولة "طبيعية". منذ أكثر من سبعة عقود، لم تتصرف الولايات المتحدة كدولة "طبيعية". فعلى مدار التاريخ لم تكن هناك دولة تتدخل في شئون العالم بهذا القدر مثل الولايات المتحدة. إن الغالبية العظمى من الدول الكبرى لم تكن تشعر بأي مسئولية تجاه العالم، ولم تكن تفكر إلا في "مصلحتها الضيقة أولاً". وعلى ذلك يرى "كاجان" أن الأمريكيين

غير عاديين في رغبتهم في تحمل أعباء أخلاقية ومادية كبيرة من أجل الحفاظ على هذا النظام الليبرالي غير الطبيعي.

إذن، كيف يمكن الإجابة على العديد من الأمريكيين الذين يُشكّون في فوائد مثل هذا التدخل العالمي الواسع؟ يقول "كاجان" إن تكاليف ومخاطر عدم الاستمرار في لعب هذا الدور ستكون فادحة، وهو أمر يصعب إثباته قبل أن تأخذ الأحداث مجراها، فمن الصعب التنبؤ بمخاطر التراخي. ولكن يمكننا توقع المستقبل إذا نظرنا إلى ماضي ما قبل الحرب العالمية الثانية. فالولايات المتحدة -من وجهة نظر كاجان- لا تواجه خيارًا بين الخير والشر، بل بين سيئ وأسوأ، أي بين الحفاظ على النظام العالمي الليبرالي مع كل التكاليف المعنوية والمادية المترتبة على ذلك، أو السماح له بالانهيار والاستعداد للكوارث الحتمية المقبلة.

* بيانات الكتاب: Robert Kagan, "The Jungle Grows Back: America and Our Imperiled World", New York, Alfred A. Knopf, 2018

العالم الذي صنعه جورج بوش الأب

ريتشارد ن. هاس(*) - بروجيكت سنديكيت . ٢٠١٨/١٢/١٢

عملتُ مع أربعة رؤساء أميركيين، ديمقراطيين وجمهوريين على حد سواء، ولعل الشيء الأكثر أهمية الذي تعلمته على طول الطريق هو أن القليل مما نسميه التاريخ يكون حتمياً. فما يحدث في هذا العالم يأتي دوماً نتيجة لما يختار الناس القيام به أو ما يختارون الامتناع عن فعله عندما يجدون أنفسهم في مواجهة تحديات أو فرص.

نال جورج بوش الأب؛ رئيس الولايات المتحدة الحادي والأربعون، أكثر من نصيبه من التحديات والفرص، والسجل واضح: فقد ترك منصبه في وقت حيث كان العالم أفضل كثيراً مما كان عليه عندما تولى المنصب.

عملتُ لصالح بوش الأب ومعه غالباً طوال سنوات رئاسته الأربع. وكنت عضواً في مجلس الأمن القومي والمسؤول عن الإشراف على تطوير وتنفيذ السياسة في التعامل مع الشرق الأوسط، والخليج الفارسي، وأفغانستان، والهند، وباكستان. وكنت أيضاً شريكاً في مداورات سياسية جيدة كثيرة أخرى.

كان بوش لطيفاً، مهذباً، منصفاً، متفتح الذهن، متفهماً، متسامحاً، متواضعاً، صاحب مبادئ، ومخلصاً. وكان يحترم قيمة الخدمة العامة ويرى نفسه ببساطة على أنه آخر حلقة في سلسلة طويلة من رؤساء الولايات المتحدة، ومجرد شاغل مؤقت آخر للمكتب البيضاوي، وراع للديمقراطية الأميركية.

كانت إنجازات بوش الأب في السياسة الخارجية عديدة ومهمة، بدءاً بإنهاء الحرب الباردة. ولا شك أن الحرب انتهت نتيجة لأربعة عقود من الجهود الغربية المتضافرة في مناطق العالم كافة، وهزيمة السوفييات في أفغانستان، والعيوب العميقة التي شابت النظام السوفياتي، وكلمات وأفعال ميخائيل غورباتشوف. لكن أياً من هذا لم يكن يعني أن الحرب الباردة من المحتمل أن تنتهي بسرعة أو سلمياً.

انتهت الحرب، جزئياً، لأن بوش كان حساساً في التعامل مع مأزق غورباتشوف ثم بوريس يلتسين من بعده، فتجنب جعل الوضع الصعب مهيناً. وكان بوش حريصاً على عدم إبداء الارتياح الظاهر أو الانغماس في خطابة الانتصار. وكان موضع انتقاد واسع النطاق بسبب حرصه على ضبط النفس، لكنه تمكن من تجنب إشعال شرارة ذلك النوع من ردود الفعل القومية التي نشهدها الآن في روسيا.

كما حصل بوش على مبتغاه. ولا ينبغي لأحد أن يخلط بين حذر بوش ورذيلة الجبن أو التردد. فقد تغلب على تردد (وفي بعض الأحيان اعتراضات) نظرائه الأوروبيين وعمل على تعزيز إعادة توحيد شطري ألمانيا -ومهد السبيل لالتحاقها بعضوية حلف شمال الأطلسي. وكان ذلك فن إدارة الدولة في أرقه صورته.

كان الإنجاز الكبير الآخر الذي حققه بوش في عالم السياسة الخارجية هو حرب الخليج. فقد اعتبر إقدام صدام حسين على غزو واحتلال الكويت تهديداً، ليس فقط لإمدادات النفط المهمة القادمة من المنطقة، بل وأيضاً لعالم ما بعد الحرب الباردة الناشئ. وكان بوش يخشى أن يشجع هذا العمل العدواني المزيد من الفوضى إذا لم يُرد عليه.

بعد أيام من اندلاع الأزمة، أعلن بوش أن عدوان صدام حسين لن يستمر. ثم قام بحشد تحالف دولي غير مسبوق لدعم العقوبات والتهديد باستخدام القوة، وأرسل نصف مليون جندي أميركي نصف المسافة حول العالم للانضمام إلى مئات الآلاف من قوات دول أخرى، وعندما فشلت الجهود الدبلوماسية في فرض الانسحاب العراقي الكامل وغير المشروط، حرر التحالف الكويت في غضون بضعة أسابيع بعدد قليل للغاية من الضحايا من القوات الأميركية وقوات التحالف عموماً. وكانت هذه حالة تستحق الدراسة الأكاديمية للكيفية التي قد تعمل بها التعددية.

يجدر بنا أن نذكر نقطتين أخريين في هذا الصدد. فاولاً، كان الكونغرس عازفاً عن العمل في التصدي لعدوان صدام. وكاد التصويت في مجلس الشيوخ للتصريح بالقيام بعمل عسكري يفشل. ومع ذلك، كان بوش على استعداد لإصدار الأمر بإطلاق ما عُرف بعد ذلك بعملية عاصفة الصحراء حتى بدون الحصول على موافقة الكونغرس، لأن القانون الدولي ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة كانا في صفه بالفعل. كان بوش على هذا القدر من قوة العزم واحترام المبادئ.

ثانياً، رفض بوش السماح لنفسه بالتورط في الأحداث. كانت المهمة تحرير الكويت، وليس العراق. وانطلاقاً من إدراك تام لما حدث قبل أربعة عقود من الزمن عندما وسعت الولايات المتحدة والقوات التابعة للأمم المتحدة هدفها الاستراتيجي في كوريا وحاولت توحيد شطري شبه الجزيرة بالقوة، قاوم بوش الضغوط التي فرضت عليه لحمله على توسيع أهداف الحرب. وكان يخشى أن يفقد ثقة قادة العالم الذي جمعهم حول هذه المهمة، فضلاً عن الخسائر في الأرواح التي من المحتمل أن يسفر عنها توسيع أهداف الحرب. وكان راعياً أيضاً في الإبقاء على الحكومات العربية في صفه لتحسين آفاق عملية السلام في الشرق الأوسط والتي كان من المقرر أن تبدأ في مدريد بعد أقل من عام. ومرة أخرى كان قوياً بالقدر الكافي لمقاومة المزاج السائد آنذاك.

لا شيء من هذا يعني أن بوش كان على حق دائماً. إذ كانت نهاية حرب الخليج فوضوية؛ حيث تمكن صدام من التمسك بالسلطة في العراق من خلال حملة قمع وحشية ضد الأكراد في الشمال والشيعية في الجنوب. وبعد عام واحد، كانت إدارة بوش بطيئة في الاستجابة للعنف في البلقان. وكان بوسعها أن تبذل المزيد من الجهد لمساعدة روسيا في الأيام المبكرة من مرحلة ما بعد الاتحاد السوفييتي. ولكن في الإجمال، كان سجل الإدارة في مجال السياسة الخارجية إيجابياً مقارنة بسجل أي رئيس أميركي معاصر، أو أي زعيم عالمي معاصر آخر في هذا الصدد.

وأخيراً، جمع بوش ما يمكن اعتباره أفضل فريق في مجال الأمن القومي في الولايات المتحدة على الإطلاق. فكان برينت سكوكروفت بمثابة المعيار الذهبي لمستشاري الأمن القومي. وكان جيمس بيكر وزير الخارجية الأكثر نجاحاً منذ هنري كيسينجر وفقاً لبعض التقديرات. ومعهما كان كولين باول، وديك تشيني، وروبرت جيتس، ولاري إيجلبرجر، ووليام ويست، وغيرهم من أصحاب المكانة والخبرة.

يعيدنا كل هذا إلى جورج بوش الأب، الذي اختار الناس. والذي ضبط النعمة والتوقعات. وكان بارعاً في الإنصات لآراء من حوله. وكان يصبر على اتباع العملية الرسمية. وكان القائد.

إذا كانت السمكة تفسد من رأسها أولاً، كما يقول المثل، فإنها تزدهر أيضاً إذا صلح رأسها. وقد ازدهرت الولايات المتحدة نتيجة لإسهامات رئيسها الحادي والأربعين العديدة. واستفاد الكثيرون أيضاً في مختلف أنحاء العالم. ونحن مدينون له جميعاً بالشكر. ولا نملك الآن سوى أن نتمنى له راحة أبدية مستحقة.

*رئيس مجلس العلاقات الخارجية، شغل سابقاً منصب مدير التخطيط السياسي في وزارة الخارجية الأمريكية (٢٠٠١-٢٠٠٣)، وكان المبعوث الخاص للرئيس جورج دبليو بوش إلى أيرلندا الشمالية ومنسقا لمستقبل أفغانستان. وهو مؤلف كتاب "عالم في الفوضى: السياسة الخارجية الأمريكية وأزمة النظام القديم".

*خاص بـ "الغد"، بالتعاون مع "بروجيكت سنديكيت".

الصين في الشرق الأوسط.. عن ماذا يبحث التنين؟

شي شين . فارنام ستريت . ٢٠١٨/١١/٢٢

طالما كان الشرق الأوسط ساحة تتنازع عليها مصالح متشابكة ومتضاربة. فالانسحاب الأميركي التدريجي من المنطقة وتزايد مصالح الصين الاقتصادية، وموقف بكين الأكثر ثقة تجاه التفاعلات الأجنبية، فضلا عن مبادرتها "حزام واحد، طريق واحد" (OBOR) منذ عام ٢٠١٣، أدت إلى تصاعد التكهّنات حول مسار العلاقات الثنائية بين الصين ودول الشرق الأوسط. ويتصاعد على وجه التحديد صوت يقول إن الصين تطور سياسة عربية كبرى جديدة وتتجه نحو الشرق الأوسط لسد الفراغ في السلطة الذي خلفه الانسحاب الأميركي. ومن ناحية أخرى، يهاجم بعض الباحثين الطبيعة المتغيرة لسياسة الصين تجاه الشرق الأوسط، بحجة أن سياسة بكين تجاه المنطقة مدفوعة باحتياجاتها الاقتصادية المحلية وأن الانخراط العسكري والدبلوماسي الصيني في المنطقة هو محض انخراط سطحي ورمزي في أحسن أحواله.

شهد انخراط الصين مع الشرق الأوسط توسعا كبيرا منذ نهاية الحرب الباردة. مع تزايد الطلب الصيني على الطاقة، ازدادت مشاركة بكين الاقتصادية مع المنطقة بشكل أكبر خلال السنوات الماضية. وفي الآونة الأخيرة، شهد عام ٢٠١٦ حدثًا مهما في العلاقات بين الصين والشرق الأوسط في سلسلة من التحركات السياسية غير العادية لبكين، بما في ذلك إصدار بكين أول ورقة سياسة عربية في ١٣ يناير/كانون ثاني من ذلك العام، والرحلة الأولى للرئيس الصيني شي جين بينغ إلى دول الشرق الأوسط في المملكة العربية السعودية ومصر وإيران خلال الفترة من ١٩ إلى ٢٣ يناير/كانون ثاني في العام نفسه، بالإضافة إلى تفسير الصين لهذه الرحلة باعتبارها نوعا جديدا من العلاقات الدولية والدبلوماسية. يبدو أن علامات التغيير البارزة هذه تشير إلى سياسة مختلفة تجاه المنطقة.

كما أنها تثير سلسلة من التساؤلات: هل تشهد سياسة الشرق الأوسط في الصين تغييرات جذرية؟ وإلى أي اتجاه تتطور؟ إلى أي مدى تتمحور بكين حول الشرق الأوسط؟ هل تعمل الصين تحت حكم شي جين بينغ بنشاط على ملء فراغ السلطة الذي خلفته الولايات المتحدة في الشرق الأوسط؟ أم أن بكين استمرت في المقام الأول في سياستها الخارجية بعدم التدخل؟ وأخيرا، ما الذي يعنيه الشرق الأوسط بالنسبة إلى الصين اليوم سياسيا واقتصاديا وإستراتيجيا؟ يستكشف هذا البحث هذه الأسئلة من خلال الأبحاث الأرشيفية وتحليل الوثائق الحكومية والخطابات الرسمية لإدارة شي جين بينغ. ومن خلال استكشاف الأدبيات الموجودة، والوثائق والبيانات الحكومية، والتقارير الرسمية لوكالة أنباء الصين، وكذلك الخطابات التي ألقاها المسؤولون الحكوميون الصينيون منذ عام ٢٠١٣ على وجه التحديد، يرسم البحث ديناميكيات تفاعل الصين مع الشرق الأوسط في سياق تاريخي أوسع.

تاريخ العلاقات بين الصين والشرق الأوسط

رغم مرور أكثر من ألفي عام على تاريخ التفاعل والعلاقات الثنائية، فإن التبادل بين الكيانين لم يكن دائما متبادلا سلسا. في حين شجع مؤتمر باندونغ الآسيوي الأفريقي عام ١٩٥٥ لأول مرة التفاعلات الثنائية بين جمهورية الصين الشعبية ودول الشرق الأوسط مثل مصر وسوريا واليمن، فقد أوقف صراع الحدود الصينية السوفيتية (١٩٥٦-١٩٦٦) والثورة الثقافية الصينية العلاقات. لم يستأنف الطرفان التفاعلات حتى أوائل السبعينيات عندما قبلت جمهورية الصين الشعبية في الأمم المتحدة، مما أدى إلى إقامة علاقات دبلوماسية بين الصين وإيران والكويت ولبنان والأردن وتركيا. وفي عهد دنغ شياو بينغ، بلغ النجاح الدبلوماسي الصيني ذروة أخرى حين أقامت بكين علاقات دبلوماسية مع جميع دول الشرق الأوسط في التسعينيات، وقدم الاقتصاد الصيني سريع النمو المنتجات والفرص؛ فساعدت دول الشرق الأوسط بدورها الصين على تلبية حاجتها المتزايدة إلى الطاقة والموارد.

ورغم التورط الشديد للشرق الأوسط في الصراعات العسكرية التي غدتها الولايات المتحدة في بداية الألفية الجديدة، ظلت العلاقات بين الصين والمنطقة قوية. ومع تزايد المصالح الاقتصادية، أنشأت الصين منتدى التعاون الصيني العربي (CASC) في عام ٢٠٠٤، ليكون "بمنزلة منصة لتبادل وجهات النظر بين الصين والدول العربية، وتعزيز التعاون في السياسة والاقتصاد والتجارة والثقافة والتكنولوجيا والشؤون الدولية أثناء العمل على تقدم السلام والتنمية". ومنذ ذلك الحين، عمل المنتدى كآلية مهمة لتسهيل التجارة والتعاون بين الجانبين. على الرغم من التحولات والانعطافات في العلاقات الثنائية، حافظت بكين باستمرار على خطابها الرسمي بعدم التدخل في الشؤون الداخلية الإقليمية. غير أن هذا الحياد القوي خضع للاختبار في السنوات الأخيرة بسبب التغيرات الكبيرة في كل من السياسة الداخلية للصين والوضع الإقليمي في الشرق الأوسط.

الديناميكيات الحديثة في العلاقات بين الصين والشرق الأوسط

مع صعود شي إلى السلطة، تركت الصين رسميا وجهة نظر دنغ شياو بينغ العالمية التي تتلخص في "تجنب لفت الأنظار". كان يعتقد أن مبادرة "حزام واحد وطريق واحد" (OBOR) التي اقترحها شي في عام ٢٠١٣ "قد وسعت بشكل كبير من النفوذ الاقتصادي والدبلوماسي للصين على الشرق الأوسط على حساب التفوق الأميركي". زادت المصالح الصينية السياسية والاقتصادية المتزايدة في المنطقة الحاجة إلى تعزيز انخراطها في الشرق الأوسط. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التحديات الداخلية المتزايدة مثل الإرهاب الداخلي وإعادة التوازن الاقتصادي تدفع الصين إلى المزيد من المشاركة والتعاون الوثيق مع المنطقة. في الوقت الذي اكتسبت فيه الصين مركز قوة واعية جديدة في عهد شي، رفعت هذه الهوية الوطنية المفترضة الجديدة والأكثر حزما التوقعات بأن تحمل بكين على عاتقها المزيد من المسؤوليات في الشؤون الإقليمية والدولية، مما شكل ضغوطا على الصين للمشاركة في طرق جوهريّة في بناء السلام في الشرق الأوسط. وكما يكشف البحث، فإن انخراط الصين بالشرق الأوسط في عهد شي تزايد من حيث الحجم والأهمية، وتوسعت تفاعلات بكين مع المنطقة اقتصاديا ودبلوماسيا وعسكريا وثقافيا.

المشاركة الاقتصادية

وفقا لإدارة معلومات الطاقة الأميركية، تفوقت الصين على الولايات المتحدة باعتبارها أكبر مستورد للنفط الخام من الشرق الأوسط في عام ٢٠١٣، وتجاوزت الولايات المتحدة مرة أخرى لتصبح أكبر مستورد للنفط الخام في جميع أنحاء العالم في عام ٢٠١٧. على الرغم من أن الصين حاولت تنويع مصادرها النفطية من دول خارج الأوبك خلال العقد الماضي، فإن من المتوقع أن يمثل الشرق الأوسط ٧٠٪ من احتياجات الصين من الطاقة بحلول عام ٢٠٣٠. ورغم أهمية هذا الإحصاء، فإن مشاركة الصين الاقتصادية مع الشرق الأوسط تتجاوز مجال الطاقة. انطلاقا من مبادرة الصين "الحزام والطريق" وتسهيل منتدى التعاون الصيني العربي لها، تعمل الصين على إشراك المنطقة في مجالات متعددة. في عام ٢٠١٤، اقترحت الصين نموذج "١ + ٢ + ٣" للتعاون مع الشرق الأوسط في المؤتمر الوزاري السادس للمنتدى الصيني العربي.

ووسّع الاقتراح التعاون الثنائي من الطاقة إلى مجالات متنوعة مثل البنية التحتية والتجارة والاستثمار، بالإضافة إلى التعاون التقني العالي في الطاقة النووية والأقمار الصناعية الفضائية ومبادرات الطاقة الجديدة الأخرى. ومع تجسد الاقتراح، قفزت استثمارات الصين في المنطقة. وتعد استثمارات الصين في صناعة النفط العراقية وتجاريتها الثنائية مع المملكة العربية السعودية من بين أكثر الاستثمارات أهمية. بالإضافة إلى التعاون المكثف في مجال النفط والطاقة، تعهدت الصين والمملكة العربية السعودية بتطوير شراكات إستراتيجية شاملة وتعاون في مجالات الطيران والتمويل والطاقة النووية. في عام ٢٠١٦، أنشأت الدولتان آلية ثنائية، وهي اللجنة المشتركة بين الصين والمملكة العربية السعودية رفيعة المستوى لتسهيل الشراكة الشاملة. إجمالا، ضمنت الدبلوماسية السريعة أثناء الرحلة الأولى إلى الشرق الأوسط في عام ٢٠١٦ ما لا يقل عن ٥٠ اتفاقية تعاون ومذكرة تفاهم مع دول الشرق الأوسط.

كما وسعت الصين التعاون الاقتصادي مع السلطة الفلسطينية وإسرائيل في السنوات الأخيرة، وأكد المسؤولون الصينيون بمن فيهم الرئيس شي جين بينغ، ورئيس مجلس الدولة الصيني لي كه تشيانغ، وكذلك وزير الخارجية وانغ يي، التزام الصين بتعميق التعاون الاقتصادي مع كل من إسرائيل والسلطة خلال الزيارات الرسمية التي قام بها رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو والرئيس الفلسطيني محمود عباس في عام ٢٠١٧. وعلى وجه التحديد، أعلنت الصين عن التزامها بالتعجيل بنشاط في المفاوضات الجارية حول منطقة التجارة الحرة بين الصين وإسرائيل. وناقش الجانبان سبل تعميق التعاون بينهما في مجالات متعددة تتراوح بين التكنولوجيا المتقدمة والطاقة النظيفة والاتصالات. كما قدمت إسرائيل دعوة للصين للمشاركة في مشاريع بناء البنية التحتية في إسرائيل. فيما يتعلق بالسلطة، تلتزم الصين بمساعدة الفلسطينيين في زيادة قدرتهم على المساعدة الذاتية من خلال بناء المجمعات الصناعية، وتطوير محطات الطاقة الشمسية، وزيادة المساعدات الاستثمارية والاقتصادية. أكدت كل من إسرائيل والسلطة حرصهما على بناء "حزام واحد وطريق واحد" مشترك مع الصين.

ومن المتوقع أن تكون اتفاقية "OBOR" القوة المحركة لتوثيق العلاقات بين الصين والشرق الأوسط. ففي وقت كتابة هذا التقرير، ذكرت إدارة شي أن أكثر من ١٠٠ دولة رحبت بمبادرة "OBOR" ووقعت أكثر من ٤٠ دولة ومنظمة دولية اتفاقات ثنائية عليها. علاوة على ذلك، فقد بلغت استثمارات الصين في البلدان الواقعة على طول

مسار الحزام الواحد والطريق الواحد مليار دولار أميركي في بداية عام. وحتى الآن، فإن القوى الإقليمية الرئيسية، بما فيها إسرائيل والسعودية وتركيا وإيران، جميعها على أهبة الاستعداد لبناء المبادرة مع الصين، وقد اتخذت العديد من هذه الدول خطوات عملية لتكون جزءا من هذه المبادرة الكبرى. في سبتمبر/أيلول ٢٠١٧، علق وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف خلال زيارة إلى بكين بأن إيران تأمل في إجراء تعاون مع الجانب الصيني في أقرب وقت ممكن. في أواخر عام ٢٠١٧، عبر الملك سلمان بن عبد العزيز عن حرص المملكة العربية السعودية على دمج رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ مع مبادرة الحزام والطريق من خلال اللجنة المشتركة الصينية - السعودية رفيعة المستوى في بكين.

المشاركة الدبلوماسية

تعد الأنشطة الدبلوماسية الصينية البارزة في الشرق الأوسط مألوفة في عهد شي، حيث تلعب الصين دورا متزايدا كوسيط السلام في النزاعات الكبرى في المنطقة. توسّطت الصين في أزمة اليمن من خلال استضافة محادثات بين إيران والمملكة العربية السعودية خلال ٢٠١٥-٢٠١٦. في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٧، استضافت الصين "ندوة السلام الفلسطينية الإسرائيلية". وفي مايو/أيار ٢٠١٨، استضافت أيضا الندوة الدولية حول القضايا السورية. وفي إطار جهود الوساطة، قام المبعوث الصيني الخاص إلى الشرق الأوسط بزيارات مكثفة للبلدان المعنية لتسهيل محادثات السلام والمستوطنات السياسية خلال الأزمة الليبية السورية. وفيما يتعلق بالأزمة النووية الإيرانية، قامت بكين بتيسير ودعم خطة العمل المشتركة الشاملة (JCPOA) من خلال آلية التشاور الثنائية مع إيران.

علاوة على كونها وسيطا للسلام، تحاول الصين أيضا أن تعمل على صياغة العلاقات من خلال كونها أكثر حزما في مجلس الأمن الدولي -بما في ذلك استخدام الفيتو عدة مرات فيما يخص الأزمة السورية- وبتبادل الحكمة الصينية في إدارة الصراعات في الشرق الأوسط. بعد عرض اقتراح أربع نقاط في البداية لحل الأزمة السورية في عام ٢٠١٢، كرر المسؤولون الصينيون مرارا "النهج الصيني" الذي يشدد على الوسائل السياسية والشاملة والانتقالية لإدارة الأزمة السورية. كما أجرت بكين تعديلات ملائمة على نهجها السوري مع تغير الوضع في البلاد. على سبيل المثال، في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٧، اقترح وزير الخارجية الصيني، وانغ يي، مكافحة الإرهاب، والحوار، وإعادة الإعمار على أنها ثلاث نقاط أساسية لحل الأزمة السورية.

في حالة النزاع الإسرائيلي-الفلسطيني، اقترح شي مقارنة من أربع نقاط لمحمود عباس في يوليو/تموز ٢٠١٧ لتعزيز التسوية السياسية للقضية. النقاط الأربع هي تطوير حل الدولتين على أساس حدود ١٩٦٧، والتمسك بمفهوم الأمن المشترك والشامل والمتعاون والمستدام، وإنهاء بناء المستوطنات الإسرائيلية على الفور، واتخاذ تدابير فورية لمنع العنف ضد المدنيين، والدعوة إلى استئناف مبكر لمحادثات السلام، وتنسيق الجهود الدولية لطرح تدابير معززة للسلام تتطوي على المشاركة المشتركة في أسرع وقت، وكذلك تعزيز السلام من خلال التنمية والتعاون بين الفلسطينيين وإسرائيل. وبالإضافة إلى ذلك، اقترح شي أيضا آلية حوار ثلاثية بين الصين والسلطة الفلسطينية وإسرائيل بعد فترة وجيزة. خلال عملية الوساطة بين الفلسطينيين وإسرائيل، أيدت الصين

باستمرار حل الدولتين ودعمت إقامة دولة فلسطينية تتمتع بالسيادة والاستقلال الكامل على أساس حدود ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية. وعلى نطاق أوسع، انخرطت الصين في مشاورات سياسية مع مجموعة كبيرة من الدول والمنظمات مثل تركيا وإيران وفرنسا وإسرائيل والجامعة العربية والاتحاد الأوروبي ودول بريكس، وكذلك الأمم المتحدة في التوسط للسلام في الشرق الأوسط.

من الواضح أن الصين قد زادت في عهد شي من انخراطها في المنطقة دبلوماسيا على مستوى غير مسبوق. ومع ذلك، لا ينبغي المبالغة في هذا النشاط الدبلوماسي باعتباره طموحا صينيا مهيمنا لاستبدال الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. إن حقيقة استمرار الصين في الحفاظ على موقفها المحايد تجاه الأزمة اليمنية، والصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وأزمة سوريا وليبيا يظهر بوضوح جهود الصين لتجنب المسار الأميركي التدخل في المنطقة. وفي مناسبات عديدة، أكد المسؤولون الصينيون أن الصين ليس لها مصالح خاصة في الشرق الأوسط وأن البلد مستعد للعب دور بناء في الشرق الأوسط من خلال دعم موقف غير متحيز وموضوعي بشأن الشؤون الإقليمية. في حديث شي إلى جامعة الدول العربية في عام ٢٠١٦، كرر ما يلي:

بدلا من البحث عن وكيل في الشرق الأوسط، فإننا نشجع محادثات السلام. وبدلا من السعي إلى أي مجال نفوذ، ندعو جميع الأطراف للانضمام إلى دائرة الأصدقاء لمبادرة الحزام والطريق؛ وبدلا من محاولة ملء "الفراغ"، نبني شبكة شراكة تعاونية لتحقيق نتائج مفيدة للجميع.

وفي الخطاب نفسه، شدد شي على أن الصين ستناضل من أجل بناء السلام في الشرق الأوسط، وتعزيز التنمية والتصنيع وتدعم الاستقرار، فضلا عن كونها شريك الدبلوماسية العامة في الشرق الأوسط. وفي العام التالي، أكد وزير الخارجية الصيني وانغ يي مجددا موقف الصين في مؤتمر صحفي مشترك عقده مع وزير خارجية فلسطين: ليس لدى الصين أي اعتبار جيوسياسي في دورها في الشرق الأوسط، ولا نية لتحقيق التوازن مع أي بلد آخر. نحن نقترح دائما العدالة التاريخية ونؤيد الإنصاف الدولي في قضية الشرق الأوسط. ترحب الصين بأي بلد خارج المنطقة بما في ذلك الولايات المتحدة التي تريد دعم الشرق الأوسط أكثر، وإيلاء المزيد من الاهتمام للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي.

وأوضح وانغ يي كذلك موقف الصين في المؤتمر الصحفي المشترك مع وزير الخارجية والهجرة الأردني أيمن الصفدي، بعد ثلاثة أشهر: إن دور الصين في قضية الشرق الأوسط هو بكل تأكيد دور بناء. لا تسعى الصين لتحقيق أي مصالح جغرافية ولا تسعى إلى أي مجال نفوذ في الشرق الأوسط، ولن تتحاز لأي طرف. ويقف الجانب الصيني على أهبة الاستعداد للالتزام بالموقف الموضوعي والمحايد للمضي قدما في التسوية السياسية للقضايا الساخنة بالمنطقة.

المشاركة العسكرية

وإلى جانب ازدهار الأنشطة الاقتصادية والدبلوماسية، عملت الصين على إشراك المنطقة عسكريا عبر مبيعات الأسلحة، ووجود قواتها البحرية، ومشاركتها في عمليات حفظ السلام، وتعاونها مع المعركة الإقليمية لمكافحة الإرهاب. مدفوعة بالتحديات الأمنية التي يشكلها المتطرفون من بين المسلمين الصينيين في شينجيانغ، أقرت

الصين أول قانون لمكافحة الإرهاب في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٥ مما يمهّد الطريق لمشاركة عسكرية نشطة في بعثات مكافحة الإرهاب في الداخل والخارج. في إطار التعاون الثنائي، دعمت الصين العراق بنشاط في حربها ضد داعش من خلال تبادل المعلومات وتقديم التدريب. بالإضافة إلى ذلك، توسع التعاون العسكري مع إيران أيضا عندما أجرت الدولتان تدريبات عسكرية مشتركة في الخليج الفارسي في يونيو/حزيران ٢٠١٧. كما عقدت الصين تدريبات عسكرية مشتركة لمكافحة الإرهاب مع المملكة العربية السعودية في تشونغتشينغ، الصين. ولاحقاً التهديد الذي تشكله حركة تركستان الشرقية الإسلامية (ETIM)، سعت الصين بنشاط إلى تعزيز التعاون في مكافحة الإرهاب مع تركيا. علاوة على ذلك، خصص شي مساعدات بقيمة ٣٠٠ مليون دولار لجامعة الدول العربية في عام ٢٠١٦ لتعزيز قدرة الدول الأعضاء على الحفاظ على الاستقرار الإقليمي.

إن التعاون العسكري المتزايد للصين في جميع أنحاء الشرق الأوسط يسير جنبا إلى جنب مع مبادرة شي لتحديث الجيش الصيني وزيادة المشاركة العسكرية الصينية في الحكم العالمي. منذ تولى شي منصبه في عام ٢٠١٣، شدد على أهمية تحديث الجيش الصيني بشكل عام ودعم البحرية على وجه الخصوص. وتسير عملية التحديث العسكري في الصين بخطى أسرع من المتوقع لدرجة أن "الصين، وليست روسيا، هي التي توفر المعيار الذي تركز عليه واشنطن بشأن متطلبات القدرات لقواتها المسلحة". وكجزء من الجهود الشاملة لتحسين الإدارة والقدرات العسكرية، شكلت الصين وزارة شؤون المحاربين القدامى في مارس/آذار ٢٠١٨ والتزمت بمزيد من المشاركة المالية والأفراد في مساعي الأمم المتحدة لحفظ السلام. على الرغم من التعاون العسكري المزدهر مع دول الشرق الأوسط على جبهة مكافحة الإرهاب، من الجدير بالذكر أن الصين لا تزال ممانعة للتحيز العسكري مع أي دولة في المنطقة. ووفقا لوزير الخارجية الصيني وانغ يي، "لن تشارك الصين في أي تحالف يقاتل" الجماعات الإرهابية "في الشرق الأوسط، ولكنها ستؤدي دورها العادل بطريقتها الخاصة".

المشاركة الثقافية

عززت الصين بقوة التبادلات الثقافية مع الشرق الأوسط في ظل إدارة شي. كانت هذه الجهود مدفوعة بالدرجة الأولى بحملات الدعاية لمبادرة الحزام والطريق الصينية على المسرح الدولي، التي شارك بها شي جين بينغ في جامعة الدول العربية في عام ٢٠١٦. لتسهيل تبادل الأفكار والمواهب، تلتزم الصين والشرق الأوسط بالمشاركة في العديد من المبادرات الثقافية والأكاديمية مثل السنة الصينية - العربية، ومركز الأبحاث الصيني العربي، برنامج "ترجمة كتاب طريق الحرير"، برامج التبادل للباحثين، والمنح الدراسية للطلاب العرب والفنانين لزيارة الصين والدراسة فيها. وأعلنت الصين عن خطتها لترجمة ١٠٠ كتاب كلاسيكي إلى العربية والصينية معا. كما وعدت الصين بدعم تبادل ١٠٠ من العلماء والخبراء سنويا، وتوفير ١٠٠٠ فرصة تدريب للقادة العرب الشباب، ودعوة ١٥٠٠ من قادة الأحزاب السياسية العربية لزيارة الصين. بالإضافة إلى ذلك، تعهدت الصين بتوفير ١٠ آلاف منحة دراسية و ١٠ آلاف فرصة تدريبية للدول العربية وتنظيم زيارات متبادلة لآلاف فنان صيني وعربي في العام نفسه. أخيرا، بدأت الصين التعاون بين ١٠٠ مؤسسة ثقافية من كلا الجانبين. بحلول عام

٢٠١٦، كان عدد الطلاب الذين أرسلوا إلى الصين يتجاوز ١٤ ألفاً، ويوجد حالياً ما يقرب من ١٢ معهداً من معاهد كونفوشيوس في الدول العربية.

مع تزايد هذه التبادلات الثقافية بين الصين والشرق الأوسط، يتزايد التفاهم المتبادل بين الشعبين. ومع ذلك، فإن المشاعر العامة تجاه الصين متقلبة في الشرق الأوسط. فقد كانت هناك مشاعر معادية للصين عندما دعمت بكين أنظمة مثل سوريا وإيران. في الحالة السورية، خرج العديد من الناس إلى الشوارع للاحتجاج ضد الحكومة الصينية في أعقاب استخدام الفيتو الصيني لقرار الأمم المتحدة الخاص بسوريا. وبالإضافة إلى ذلك، ظل الجمهور متشككاً في صدق الصين المزعوم في تعزيز التنمية الاقتصادية في المنطقة. فيما يتعلق بإيران، لم يكن الرأي العام في الشرق الأوسط إيجابياً على الإطلاق. على الرغم من الإدراك الإيجابي العام للصين بين الجمهور الأوسع في الشرق الأوسط، فإن نفوذ الصين في المنطقة شبه خفي في أعين شعوب المنطقة مقارنة بالولايات المتحدة وروسيا وتركيا كما تم الكشف عنه في استطلاع أجرته مؤسسة بيو عام ٢٠١٧.

هناك علامات بارزة على كل من التغييرات في مشاركة بكين في الشرق الأوسط في ظل إدارة شي جين بينغ واستمراريتها. من الواضح أن مصالح بكين ورهاناتها في الشرق الأوسط قد تم تعزيزها بشكل كبير منذ عام ٢٠١٣ عندما توقفت منطقة الشرق الأوسط عن كونها مصلحة هامشية. ومع ارتفاع حجم التجارة في الصين، والاستثمار الكبير في المنطقة، والدبلوماسية الاستباقية كوسيط للسلام، وتوسيع التفاعلات العسكرية، فضلاً عن تركيز بكين الحريص على قوتها الناعمة، أصبحت الصين بلا شك لاعباً أكثر وضوحاً في المنطقة. ومع ذلك، فإن هذا الوجود المرتفع يعكس وضع البلاد كقوة عظمى جديدة ذات وعي ذاتي أصبحت أكثر حزمًا وثقة على الساحة الدولية. وبينما تدخل الصين بشكل أكبر في التعاون العملي مع دول الشرق الأوسط على طول مسار الحزام والطريق وتعيد بكين النظر في سياستها الخارجية بما يتماشى مع وضعها كقوة عظمى جديدة، فمن المرجح أن يتعمق تدخل بكين في المنطقة في السنوات القادمة.

ومع ذلك، لا ينبغي المبالغة في وصف النشاط الاقتصادي والعسكري والثقافي والدبلوماسي المعزز في الصين في الشرق الأوسط. فالحياد الذي تمارسه بكين عند العمل مع الصراعات الإقليمية، وموقفها الواضح بعدم العثور على وكلاء في المنطقة، والتزامها بعدم الانحياز إلى أي طرف حتى في تحالف مكافحة الإرهاب - وكذلك إصرارها على التسويات السياسية لجميع النزاعات الإقليمية - أكد نية الصين في تجنب التشابكات العميقة في الشؤون الإقليمية. وبدلاً من ذلك، فإن بكين أكثر تحمساً للترويج لنموذجها الخاص في الانخراط في الشرق الأوسط. ويبدو أن الصين تأمل في أنه من خلال تعزيز الازدهار الاقتصادي الإقليمي في إطار مبادرة الحزام والطريق والدعوة إلى التسويات السياسية للصراعات في المنطقة، فستحقق الاستقرار وتعزز قوتها ونفوذها كقوة عظمى حديثة العهد بأقل تكلفة ممكنة. ومع ذلك، لن تتحقق مبادرة الحزام والطريق بسلاسة دون تسوية ملائمة للصراعات العسكرية في المنطقة.

ومع استمرار الصين في الدفع بمبادرتها، فإن المصالح الأكثر ترابطاً بين الصين والمنطقة - والتوقعات الدولية المتزايدة للصين بعد ذلك - ستدفع بكين على الأرجح لاتخاذ موقف أكثر حسمًا. سيتعين على بكين صياغة

سياستها العربية وتحديد مصالحها في المنطقة بشكل أكثر وضوحاً. قبل أن يحدث هذا، من المرجح أن تستمر بكونها في السير على حبل مشدود كالتنين الحذر بين إشراك نفسها رمزياً في صراعات الشرق الأوسط وحماية مصالحها الاقتصادية الموسعة في المنطقة في الوقت نفسه. إن سياسة الصين الجديدة في الشرق الأوسط ما زالت في طور الظهور. ومع ذلك، فإن علاقات الصين الودية مع حكومات المنطقة، ونفوذها الدولي المتصاعد، وسياساتها الخارجية الأكثر حزماً، ستجتمع جميعها -إذا تمت إدارتها بشكل جيد- لتمكين الصين من لعب دور أكبر في المنطقة.